منبر
رسل
الحرية

برنده

صحيفة رسل الحرية

الحدث

توزع مجانا العدد الخامس الثلاثاء ٩ تموز ٢٠١٣م

خبز.. حرية.. عدالة اجتماعية

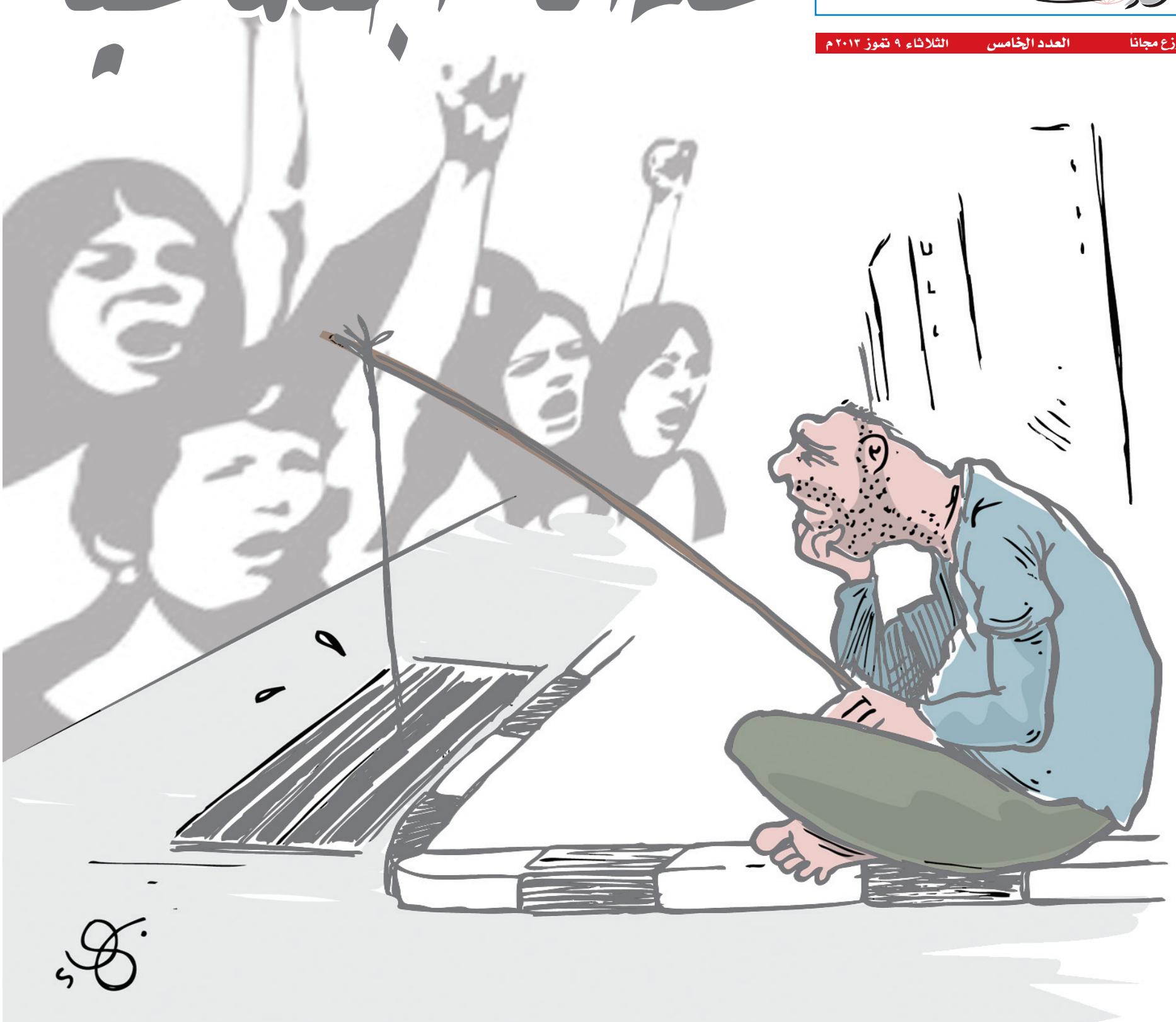

التلاعب بغذاء المواطن بين جشع التاجر ووعي المستهلك ومسؤولية الدولة 5

الأيتام وخريجو دور الرعاية واقع مؤلم ومستقبل مظلم 6

مجلس النواب.. الحارس الأكثر سلطة لحماية حقوق الإنسان 9

..وتوارت الصحافة الإلكترونية في «الحجاب» 11

السجن لمدافع عن حقوق الإنسان ومناصرتان لحقوق المرأة في السعودية

قالت هيومن رايتس ووتش اليوم إن محكمة الجزاء المتخصصة في السعودية حكمت على أحد نشطاء حقوق الإنسان البارزين بالسجن لمدة ٥ سنوات، استناداً إلى كتاباته وفضحه لانتهاكات حقوق الإنسان حيث أدين مخلف الشمري بتهمة "إثارة الفتنة" وتهم أخرى، وتم منعه من السفر لمدة ١٠ سنوات.

وقبل ايام من صدور الحكم بحق الشمري كانت إحدى محاكم الخبر تدين اثنتين من مناصرات حقوق المرأة وتأمر بحبسهن بتهمة "تحريض زوجة على زوجها".

وكان الشمري، وهو كاتب قد سعى إلى استغلال دوره كممثل لقبيلة شمر السنية الكبيرة لتحسين العلاقات مع الأقلية الشيعية في السعودية الموجودة بالمنطقة الشرقية. وقام بتوجيه نقد لاذع إلى انتهاكات الحكومة لحقوق، الشيعة. حيث أدين استناداً إلى مقالات كتبها ونشرها في ٢٠٠٩ و٢٠١٠ تنتقد الفساد وازدواج المعايير ونفاق بعض الشخصيات الدينية.

الثالث والعشرين من حزيران يوما دوليا للارامل

إعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها رقم (٦٥/١٨٩) يوم (٢٣) حزيران من كل عام بإعتباره يوماً دولياً للأرامل ، مشددة على أن التمكين الإقتصادي للنساء ومن بينهن الأرامل يعتبر أمراً حاسماً في القضاء على الفقر ، ومؤكدة على أن صلة قوية إيجابية كانت أم سلبية تربط ما بين حالة الأرامل وحالة أطفالهن.

جمعية معهد تضامن النساء الأردني "تضامن" قالت في بيان اصدرته بهذه المناسبة الى أن العوامل الإقتصادية والإجتماعية والثقافية في مختلف دول العالم تؤثر وبشكل مباشر على حياة الأرامل وأطفالهن ، فالتمكين الإقتصادي للنساء وخاصة الأرامل وعدم حرمانهن من حقوقهن الإرثية وتسهيل عملية تملكهن للموارد والعقارات والأراضي وتوفير فرص عمل ستسهم جميعها في تحسين أوضاعهن الإقتصادية وبالتالي أوضاع أطفالهن ، كما أن مساعدتهن لمواجهة أعباء الحياة وتقديم الرعاية الصحية والخدمات التعليمية وتغيير صورة المجتمع النمطية تجاههن ستؤدي حتماً الى الإعتراف بأدوارهن في خدمة أسرهن ومجتمعاتهن.

الأردنية لحقوق الإنسان تطالب رئيس الوزراء تكثيف جهود الافراج عن اسرى الاردن في اسرائيل

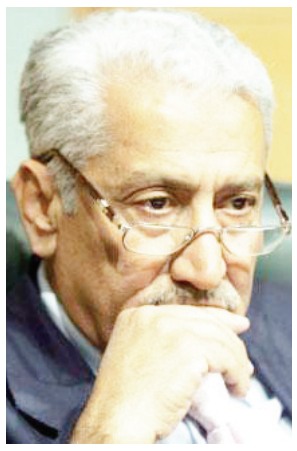

وجهت الجمعية الأردنية لحقوق الإنسان رسالة إلى رئيس الوزراء عبدالله النسور، تطالبه بتكثيف الجهود لأجل الإفراج عن المعتقلين الأردنيين في السجون الإسرائيلية.

واعتبرت الجمعية لا يجوز بأي معيار من المعايير الإستمرار في تجاهل النداءات والتحركات التي يقوم بها أهالي الأسرى منذ فترة طويلة للمطالبة بالعمل الحثيث والجاد من أجل الإفراج عن أبنائهم، وتأمين عودتهم إلى وطنهم وذويهم.

وطالبت الجمعية الحكومة بنشر تقرير حكومي رسمي يوضّح الحقائق حول أعداد الاسرى الأردنيين في السجون الإسرائيلية، وأسباب إعتقالهم وتواريخ الإعتقال والتهم الموجهة إليهم، والجهود التي بذلتها الحكومة الأردنية من أجل الإفراج عنهم وأسباب عدم بلوغ هذه الجهود إلى الغايات المرجوّة.

كما دعت إلى التوقف عن سحب الأرقام الوطنية من بعض الأسرى الأردنيين، والعمل على كشف مصير المواطنين الأردنيين المفقودين وتأمين زيارات للأهالي.

خمس دول عربية ضمن البلدان الأكثر تهديدا لحقوق الانسان في ٢٠١٣

صنفت مجموعة "مابلكروفت" المتخصصة في قياس المخاطر خمس دول عربية ضمن الدول العشرة الأكثر تهديدا لحقوق الإنسان عام ٢٠١٣ بسبب سوء الأوضاع السياسية والإنسانية فيها حيث جاء السودان في المركز الأول بسبب قيودها على المعارضة والإعلام والمظاهرات واحتلت الكونغو الديموقراطية المركز الثاني تلتها الصومال في المركز الثالث وفي المركز الرابع حلت أفغانستان تلتها الباكستان في المركز الخامس ثم بورما التي احتلت المركز السادس بسبب الانتهاكات التي يتعرض لها المسلمون ثم العراق في المركز السابع ثم سوريا في المركز الثامن بسبب الاقتتال الدائر فيها بين الجيش الحر ونظام الأسد وانتهاكات الطرفين ثم اليمن في المركز التاسع فيما احتل جنوب السودان المركز العاشر.

مركز ايواء للمعنفات من عاملات المنازل الأجنبيات في الأردن

كشف أمين عام وزارة العمل حمادة ابو نجمة عن خطوة تأسيس مركز إيواء للمعنفات من عاملات المنازل الأجنبيات في الأردن.

وقال نجم أن خطوة تأسيس المركز جاءت متأخرة على المستوى الوطني لكن على المستوى الاقليمي فالأردن احرز تقدما في مجال رعاية عاملات المنازل معتبرا ان إنشاء المركز يأتي تنفيذا لأحد أهداف الاستراتجية الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر والتي تنيط لوزارة العدل والداخلية والعمل ومنظمات أهلية مسؤولية إنشاء مركز شامل لرعاية العاملات اللواتي في نزاع مع القانون.

مركز عدالة لحقوق الانسان ينفذ جلسات شبابية في اربد

نفذ مركز عدالة لدراسات حقوق الانسان بالتعاون مع السفارة الهولندية جلسة عرض افلام لعدد من الشباب في محافظة اربد.

وتناول المركز بافلام انتجها ضمن برنامج دور الاعلام الاجتماعي في الترويج لحقوق الانسان الديمقراطية وحقوق الانسان والمواطنة والانتخابات والعمال المهاجرين.

ويستهدف البرنامج الفئة الشبابية ما بين (١٨- ٣٥) عاماً بهدف التركيز على زيادة وعي الشباب بأهمية استخدام وسائل الاعلام الإجتماعي ونشر ثقافة حقوق الانسان وتعزيز مفاهيم الديمقراطية .

كما يهدف الى بناء علاقة تفاعلية بين الشباب والقيادات المحلية عبر وسائل الاعلام الاجتماعي واتاحة الفرصة لهم للتعبير عن آرائهم ووجهات نظرهم بمسؤولية

وايجابية والى تفعيل دور الشباب في مسيرة الاصلاح والديمقراطية وتوظيف مهاراتهم وقدراتهم في استخدام الاعلام الاجتماعي في الترويج لقضايا حقوق الانسان والديمقراطية.

وتناول البرنامج في الجزء الأول من جلساته والتي استمرت ثلاثة أيام على مقدمة في حقوق الانسان من حيث المبادئ والمفاهيم إضافة الى الشرعية الدولية لحقوق الانسان

ومدخل الى الاعلام ودوره في الترويج للديمقراطية وحقوق الإنسان الى جانب مقدمة في صناعة الافلام وكيفية بناء فكرة واعداد قصة للفيلم وتناولت أيضاً مبادئ في المونتاج.

وفي الجزء الثاني من البرنامج التدريبي والذي استمر كذلك ثلاثة أيام ، فقد تمحورت الجلسات حول تقنيات تصوير الفيديوهات القصيرة / فيدون ودور وسائل الاتصال الاجتماعي (لينكد ان والتويتر والفيس بوك واليوتيوب) في الترويج لحقوق الانسان إضافة الى التعريف على أخلاقيات الاعلام الاجتماعي وكيفية استخدام هذه الوسائل الاتصالية في الطرق السليمة وانشاء مدونة للمشاركين .

ورش عمل حول حقوق الإنسان ودور المركز الوطني في حمايتها وتعزيزها في محافظة المفرق

نفذ المركز الوطني لحقوق الإنسان مجموعة من الجلسات التدريبية بمحافظة المفرق بهدف التعريف بالمركز ودوره في حماية وتعزيز حقوق الانسان وكذلك التعرف على التحديات وانتهاكات حقوق الإنسان. وشارك في الجلسات التدريبية ممثلين عن المجتمع المحلي والجمعيات ومنظمات المجتمع المدني في المحافظة.

وخلال الحوار الذي دار مع المشاركين تم التعرف على ابرز التحديات والانتهاكات لحقوق الانسان التي يعاني منها ابناء المنطقة واهمها تردي الوضع البيئي بسبب تراكم النفايات وقلة المدارس الحكومية في بعض المناطق وتدني مستوى الخدمات الصحية وانتشار الفقر والبطالة. وقد ثمن المشاركين قيام المركز الوطني بتنفيذ مثل هذه الورش في المناطق النائية.

وتأتي هذه الورشة ضمن سلسلة من الورشات التدريبية التي ينظمها المركز في مختلف مناطق محافظة المفرق بهدف نشر ثقافة حقوق الانسان والتعريف بالمركز الوطني ودوره في حماية وتعزيز حقوق الانسان ورصد ابرز الانتهاكات لحقوق الانسان في تلك المناطق.

برندة
صحيفة رسل الحرية
الحدث

ملحق غير دوري يصدرعن الشركة العالمية للصحافة واصدار الصحف ويوزع مجاناً

رئيس التحرير
وليد حسني

مدير التحرير
عمر محارمة

هيئة التحرير
هيثم أبو عطية
طلال منصور

رسوم الكاريكاتير
بهاء سلمان

الاخراج الفني
معاوية اللحام

العنوان
عمان - شارع الملكة رانيا العبد الله - "شارع الجامعة سابقا"
هاتف : 5160824
تلفاكس: 5160810
ص.ب : 961167
الرمز البريدي: 11196

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
-1863-2002د

الموقع والبريد الإلكتروني
www.al-hadath.com
info@al-hadath.com

طبعت بمطابع الدستور

بدعم من
UNDEF The United Nations Democracy Fund

الوطني لحقوق الانسان: حجب المواقع الالكترونية تقييد للحريات

قال المركز الوطني لحقوق الانسان ان حجب المواقع الالكترونية إداريا لأي سبب من الأسباب بما يعكسه من تقييد للحريات، سيكون له آثاره السلبية على تقييم مستوى الحريات العامة في المملكة محليا وعربيا ودولياً.

وقال المركز في بيان صدرعنه، ان "لقرار الحجب تأثيره السلبي أيضا على الشبكة المتصلة والمتداخلة إزاء تقييم الأردن دولياً من النواحي المتصلة بالشفافية والحاكمية المؤسسية، وتشجيع الاستثمار"..

وقال المركز ان المعمول به في الدول الديمقراطية هو إيداع عنوان الموقع الالكتروني لدى هيئة فنية تقتصر مهمتها على التأكد من أن عنوان الموقع غير مكرر في العالم، ولا تتدخل في أي أمر أخر يتصل بالموقع ويترك للقضاء البت في أي دعوى تقام على الموقع المعروف عنوانه من قبل الأشخاص والجهات المتضررة في حال وقوع ضرر".

وأضاف انه "تابع باهتمام القرار الصادر عن دائرة المطبوعات والنشر القاضي بحجب المواقع الالكترونية غير المرخصة، سندا لأحكام المادة(٤٩/ز) من قانون المطبوعات والنشر المعدل رقم ٣٢ لسنة ٢٠١٢ التي تنص على وجوب تسجيل المطبوعة الالكترونية وترخيصها في دائرة المطبوعات والنشر بينما كان المطلوب في السابق التسجيل الاختياري في هذه الدائرة.

وتابع بيان المركز "هذا القرار اثار ولا يزال يثير الكثير من أوجه الاعتراض من قبل العاملين في قطاع الصحافة الالكترونية، وكذلك من نقابة الصحفيين، بالإضافة إلى اعتراضات جاءت من مؤسسات فاعلة في المجتمع المدني".

وقال المركز " كما أن المتفق عليه دوليا في هذا السياق، هو التعامل بصورة حازمة مع المواقع الالكترونية التي تبث مواد خارجة عن الآداب العامة، أو تمس بالأمن القومي، او تعبث بالمعاملات المالية والاقتصادية، او تقتحم المواقع المحمية إلى غير ذلك من الأمور التي تحمي المجتمع، وهو الأمر الذي عملت التشريعات الأردنية على معالجته، من خلال قانون جرائم أنظمة المعلومات لعام ٢٠١٠".

ودعا المركز الوطني لحقوق الانسان، الحكومة إلى فتح باب الحوار مع الجهات المعنية بهذا الموضوع لتعديل قانون المطبوعات والنشر بما ينسجم مع توجه الأردن الديمقراطي والأحكام الواردة في الدستور والاتفاقيات الدولية التي صادق عليها الأردن، ومع ما استقر عليه الإجماع الدولي بهذا الصدد.

واشار الى ان مظلة القضاء مبسوطة على ما ينشأ من منازعات مع وسائل الإعلام بما فيها وسائل الإعلام الالكتروني، وبما يكفل تحقيق العدالة لجميع الأطراف.

دراسة: ٥٠٪ من طلبة الاردن الجامعيين مضايقون أمنياً

خلصت نتائج دراسة "واقع الحريات وحقوق طلبة الجامعات الأردنية أن الانتهاكات الواقعة على حرية التعبير عن الرأي في الجامعات الأردنية تشكل تهديداً حقيقياً لسير الإصلاح السياسي والاجتماعي في الأردن لما لها من انعكاسات سلبية على الجهود المبذولة في سبيل الدمج السياسي للمكون الشبابي تجاه النقد البناء والمشاركة في صنع القرار، حيث اظهرت الدراسة ان ما يقرب من ٥٠٪ من الجامعيين مضايقون أمنيا، فيما يرى (٦٨٪) من أفراد العينة المستهدفة ان مستوى حرية التعبير عن الرأي في جامعاتهم ضعيف إلى مقبول.

التقرير الذي أعده فريق شبكة الشباب المدافعين عن حقوق الإنسان "دفاع" أحد برامج مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني بالتعاون مع وحدة الدراسات في المركز، يهدف إلى تعزيز مشاركة الشباب الأردنيين في الحياة السياسية والديمقراطية وتعزيز الوعي لدى الشباب المدافعين عن حقوق الإنسان بالإجراءات القانونية والقضائية وتوفير أجواء داعمة لهم للتغلب على التدخلات الأمنية والقيود الاجتماعية وتوضيح مستوى الحريات في الجامعات الأردنية من حيث حريات التعبير عن الرأي وحرية المشاركة السياسية داخل الجامعات الأردنية وحرية الالتقاء والتجمع السلمي ومدى توافق هذه الحريات مع مبادئ حقوق الإنسان.

واعتمد فريق "دفاع" في إعداد هذا التقرير على مؤشرات كمية ونوعية، واتخذ فريق العمل مجموعة من الخطوات في إعداد هذا التقرير تمثلت بجمع المعلومات التي عمل الباحثون على رصدها داخل الجامعات الأردنية، كما تم إجراء بحث "وضع المدافعين عن حقوق الإنسان في الجامعات الأردنية والتعرف على مستوى الحريات للطلبة" من خلال اختيار عينة مكونة من (٢٠٣) طلاب ناشطين ومدافعين عن حقوق الإنسان داخل جامعاتهم، حيث تمت مراعاة تنوع النشاط الحقوقي لهؤلاء الطلبة، كما تم الأخذ بعين الاعتبار التوازن بين أعداد الذكور وأعداد الاناث المختارين ضمن العينة إلا أن عدد الذكور فاق عدد الإناث وذلك لقلة عدد الطالبات المدافعات عن حقوق الإنسان في الجامعات، حيث تم تغطية (١٩) من اصل ٢٦ جامعه أردنية "حكومية وخاصة".

وقامت شبكة «دفاع» بإجراء استطلاع لآراء عمداء شؤون الطلبة في عدد من الجامعات الأردنية حول أسباب انتشار ظاهرة العنف الجامعي ولوحظ أنهم قد أجمعوا على أن اهم الأسباب المؤدية للعنف الجامعي تتمثل بعدم التطبيق الفعلي للقوانين والتهاون في توجيه العقوبات للطلبة المذنبين في بعض الجامعات، وعدم كفاءة مخرجات نظام التعليم الاساسي وضعف في قوانين القبولات والمنح الجامعية، والتنشئة الاسرية التي تساهم في بناء شخصية الطالب قبل تواجده داخل الحرم الجامعي، ودور وسائل الإعلام السلبي في تضخيم المشكلة لتجتاح الجامعة وجامعات أخرى.

ومن الجدير ذكره أنه ولغايات إتمام هذه الدراسة فقد تم تصميم استمارة خصيصاً لهذه الغاية مكونة من جزئين رئيسين، الجزء الأول يتعلق بالتحديات التي يواجهها المدافعون عن حقوق الإنسان في الجامعات، والجزء الثاني يتمحور حول وضع الحريات للطلبة داخل الجامعات، وقد تم جمع الاستبانات وتحليلها من قبل أخصائيين في وحدة الدراسات في مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، وخلال عملية التحليل تم إلغاء ما مجموعه (٦) استمارات لعدم صلاحياتها ليصار إلى تحليل ما مجموعه (١٩٧) استمارة.

الأسرة الصحفية تواصل التنديد بقانون المطبوعات والنشر

واصلت الأسرة الصحفية والمواقع الالكترونية حملتها المناهضة لقانون المطبوعات والنشر وقررت اتخاذ سلسلة من الإجراءات لمواجهة القانون محلياً وعالمياً، بدءاً من "تحريك دعاوى ضد الحكومة ممثلة برئيسها بصفته الوظيفية ومدير المطبوعات والنشر لمقاضاتهم على إتخاذ قرار الحجب وما نجم عنه من ضرر معنوي ومادي"، بالإضافة "الى مقاضاة الشركات المزودة للانترنت، زين وأمنية، وأورنج، لكونها حجبت الخدمة بلا حكم قضائي خلافاً للدستور. وتوافقت لجنة المتابعة للمواقع الالكترونية بالاشتراك مع لجنة الحقوق والحريات العامة في نقابة المحامين، ومركز حماية وحرية الصحفيين،وجمعية الصحافة الالكترونية، وجمعية الكتّاب الالكترونية، وعددكبير من الشخصيات السياسية والحزبية على تدريب أصحاب المواقع والعاملين بها على تجاوز الحجب عبر وسائط البروكسي، كما يتم تثقيف المواطنين بتعلم فتح المواقع عبر وسائط إختراق الحجب.

كما ستقوم اللجنة بتنفيذ جملة من الإجراءات التصعيدية المتمثلة بالاستمرار في اقامة الاعتصامات والوقفات الاحجاجية المناهضة للقانون و دراسة إقامة خيمة دائمة في مكان مؤثر، وإعتصام قريب على دوار الصقر أمام الديوان الملكي. وكان مفوض مركز حماية وحرية الصحفيين الزميل نضال منصور كشف عن عزم "المركز الذهاب الى مجلس حقوق الانسان في أكتوبر القادم والتواجد هناك لتقديم تقرير ظل يترافق مع تقرير الأردن عن حالة حقوق الانسان في جنيف الـ(يو بي آر) الإستعراض الدوري الشامل"، وتساءل منصور "ماذا ستقول الحكومة للعالم عند مناقشة التقرير.؟". وقال منصور "لن نتوقف عن التواصل مع البرلمان لتقديم قانون يتفق مع المعايير لدولية ومع الدستور"، وأضاف "أننا سنتواصل مع الناس بأنشطة منهجية لكي تكون مشكلة المطبوعات حاضر ونسقطها كما أسقطنا من قبل ١٩٩٧ القانون المكبل للصحف الأسبوعية التي كانت تعبّر عن إرادة المواطن".

السفارة الهولندية تدعم برنامج وثائقيات حقوق الانسان على راديو البلد

وقعت شبكة الإعلام المجتمعي، اتفاقية تعاون مع السفارة الهولندية في عمان تقدم بموجبها السفارة دعما ماديا يقدر ب٧٠ ألف دينار لصالح برنامج "وثائقيات حقوق إنسان"، الذي يعد البرنامج الأول في الإذاعات الأردنية من حيث مضمونه الخاص بقضايا حقوق الإنسان ضمن سلسلة وثائقيات تبث شهريا على راديو البلد 92.4 fm.

ويشرف على البرنامج الذي يحمل اسم "ناس وناس" الزميل الصحفي محمد شما وسيعالج من خلال بثه سلسلة وثائقيات تتعلق بالقضايا الحقوقية المتعلقة بحياة المواطنين في العاصمة عمان ومحافظات المملكة كافة، من خلال تعاون زملاء صحفيين يعملون في مواقع عمل مختلفة.

وقال الزميل محمد شما أن البرنامج سينتج سلسلة وثائقيات تدعم في كل واحدة منها حقا من حقوق الإنسان، بطريقة معمقة وفيها من التقصي الكثير.

يشار إلى أن برنامج "ناس وناس" يبث عبر أثير راديو البلد منذ العام ٢٠٠٨ ويهدف من خلال تناوله الأسبوعي العديد من القضايا المتعلقة بحقوق المواطنين المختلفة من فقر وبطالة والتوقيف الإداري وواقع من يحملون أمراض تشكل وصمة في مجتمعهم وجرائم الشرف ودور الحكام الإداريين في صون حياة المهددات بالقتل واقع الأحداث ودور الإيواء.

الفقر في الأردن إلى أين..؟

تآكل الدخل وتدني الأجور انتهاك لحق المواطن في مستوى معيشي لائق

سرى الضمور

يوما بعد يوم تتآكل دخول الأردنيين وتضعف قوتها الشرائية وتتدنى مستوياتها ما ينذر بتفجر أزمات اقتصادية واجتماعية وأمنية خطيرة.

الأرقام والإحصاءات تؤكد أن مستويات دخل الأسرة الأردنية في تدني واضح و تلامس غالبيتها خط الفقر، مما ينذر بتوجه المجتمع إلى منحنيات خطرة تؤثر بشكل مباشر على سلوكيات أفراده وتحرمه من ابسط حقوقه والتمتع بحياة كريمة

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ضمن في مادته الحادية عشر «حق كل شخص في أن يعيش بمستوى كاف له ولأسرته، يوفر ما يفي بحاجتهم من الغذاء والكساء والمأوى، وبحقه في تحسين متواصل لظروفه المعيشية» وهو ما يحتم على المعنيين في الأردن دق ناقوس الخطر لضمان هذا الحق الإنساني للمواطنين وإيجاد بدائل تسهم في رفع سوية حياتهم.

الخبير الاقتصادي الدكتور يوسف منصور استعرض الحالة الاقتصادية على مر السنوات الخمس الماضية موضحا أن نسبة النمو في الأردن (بالأرقام الحقيقية، أي بعد احتساب الغلاء) ٧,٢ بالمائة في ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩ ، ثم انخفضت هذه النسبة إلى ٥,٥ بالمائة في عام ٢٠٠٩.

وبين أن شح السيولة ومزاحمة الحكومة للقطاع الخاص في الحصول على القروض أدى أيضا إلى رفع تكلفة الاستثمار في الأردن وتراجع الاستثمارات المحلية والخارجية المباشرة وغير المباشرة.

وقال أن نسبة النمو استمرت بالانخفاض إلى أن بلغت ٢,٣ بالمائة في ٢٠١٠ (عام قياس الفقر)، وهي نسبة اقل من نسبة نمو السكان ما يعني أن دخل المواطن انخفض، وأن الاقتصاد دخل مرحلة ركود اقتصادي فعلي ذلك العام.

وأكد منصور أن نسب نمو الاقتصاد المنخفضة لم تزد من نسبة الفقراء إلا بمقدار بسيط وكأن الفقراء لا يتأثرون بالتشغيل الذي يجب أن ينجم عن معدلات النمو، أو بتدفق

الاستثمارات أو عدمها، فهبوط معدل النمو إلى الثلث تقريبا وتراجع الاستثمارات وحالة الركود التي نجمت لم تؤد إلا إلى زيادة بسيطة في الفقر..

وقال منصور إن الأردن تلقى منحا من الدول الصديقة بقيمة ٧١٨ مليون دينار في عام ٢٠٠٨، ثم ٣٣٣ مليون دينار في ٢٠٠٩، و٤٠٢ مليون دينار في ٢٠١٠، ليصبح مجموع هذه المنح حوالي ١٤٥٣ مليون دينار، أو أكثر من ملياري دولار، خلال الفترة ٢٠٠٨/٢٠١٠، ما يعني أن المنح كانت تتدفق على الأردن بمتوسط ٤٥٠ مليون دينار سنويا.

ونبه منصور إلى أن نسبة الفقراء الحقيقيين –من هم قرب خط الفقر سواء من كانوا قريبين منه من فوقه أو تحته– قد تزيد عن ٣٠ بالمائة ، الأمر الذي يجب أن يحفز صانعي القرار الاقتصادي لوضع سياسات نمو نصيرة للفقراء.

من جهته قال الناطق الإعلامي باسم مؤسسة الضمان الاجتماعي موسى الصبيحي أن أرقام المؤسسة تشير إلى وجود مليون عامل تحت مظلة مؤسسة الضمان الاجتماعي من أصل ٣ مليون شخص قادر على العمل ويصل أعداد المتقاعدين سنويا نحو ١٤٨ ألف حالة تقاعد.

ولفت إلى أن توقعات التضخم السكاني عند حلول عام ٢٠٣٠ ينذر بوجود كارثة اقتصادية حيث تتطلب هذه الأرقام توفير ١٣٠ ألف فرصة عمل سنويا أي أنه وحتى ذلك العام سيكون ٤٩٪ من السكان بحاجة للعمل وهي من أعلى النسب في العالم وتنذر بوقوع كارثة إن لم يتم تداركها حاليا.

وبين الصبيحي أهمية الاشتراك في منظومة الضمان الاجتماعي لما يحققه للعامل من دخل مستمر يمنعه من الانزلاق إلى خط الفقر، خاصة أن قانون العمل نص على أن الضمان حق لكل مواطن، سواء عمل في القطاع الخاص أو العام.

وبين الصبحي مستوى الاجور للعاملين تقترب من خط الفقر اذ تبين ان متوسط اجور العاملين في الضمان الاجتماعي تصل الى ٤٢٩ دينار بينما توضح الابحاث بان خط الفقر الاسرة المعيارية المكونة من اربعة الى خمس اشخاص الى ٣٦٤ دينار الامر الذي ينذر بتراوح الاجور مع خط الفقر .

في السياق قال اخصائي علم الاجتماع الدكتور جهاد الطويل ان للفقر انعكاسات واضحة على المجتمع وعلى سلوكيات افراده، خصوصا وان نسب الجهل والأمية والابتعاد عن مصادر المعرفة يطال المجتمعات الفقيرة عملياً فان الجهل المتفشي في المجتمعات الفقيرة، لايقتصر ضرره على المجتمعات ذاتها وأنما ينسب ليطال المجتمعات الأخرى المسالمة لأنها بيئة الجهل ملائمة لنمو كل أشكال الانحراف والإرهاب للانتقام من المجتمعات المسالمة وتحميلها المسؤولية لكافة الانكسارات والخسارات التي منيت بها المجتمعات الفقيرة.

واشار د. الطويل الى دور السياسات الحكومية في مكافحة الفقر والتي من شأنها ان تحقيق مضامين العدالة الاجتماعية وتوزيع عوائد التنمية بشكل عادل ومتوازن والعمل على مكافحة الفقر في المناطق والتجمعات السكنية التي تتصف بالفقر المدقع لما في ذلك من أهمية على الاقتصاد الوطني الكلي وحماية المجتمع من الأزمات والأعتصامات والإضرابات وكل أشكال الاحتجاج والمطالبة والتي تعبر عن هوة عميقة وواسعة في مستويات المداخيل والرفاه الاجتماعي.

يشار الى ان دائرة الإحصاءات العامة خرجت بدراسة تشير الى أن نسبة من هم دون خط الفقر في الأردن اي ان نسبة الاشخاص الذين كانو دون خط الفقر في العام ارتفع الى ١٤,٤ ٪ في العام ٢٠١٠ .

التأمين الصحي غياب في الدستور وحضور ساطع في المواثيق الدولية

ثلث الاردنيين بلا تأمين صحي

غدير السعدي

يعتبر توفير التأمين الصحي المجاني وشمول اكبر عدد من المواطنين أمر هام وأساسي تلتزم به الدولة، للمساهمة في التخفيف من تكاليف العلاج الباهظة ورعاية و وقاية المواطنين من الأمراض وبالتالي الوصول إلى مجتمع يتمتع أبناءه بأحوال صحية جيدة.

وعلى الرغم من ان الدستور الاردني قد خلا من الاشارة الى الحق في الصحة الا أن المادة ٢٥ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان والمادة ١٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافيةواللذان صادق عليهما الاردن قد نصتا صراحة على هذا الحق.

وقد جاء قانون الصحة العامة رقم ٤٧ لسنة ٢٠٠٨ ليؤكد في بعض نصوصه على مسؤولية الدولة في تقديم الرعاية الصحية باشكالها المختلفة كجزء من مسؤولية الدولة في توفير الرعاية والحياة الكريمة لكافة المواطنين.

المواثيق الدولية أكدت على حق الفرد في الحصول على التأمينات الصحية والضمانات الاجتماعية، فقد نصت على ذلك المادة ٥ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي قالت أنه « تقرر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل شخص في الضمان الاجتماعي– بما في ذلك التأمينات الاجتماعية) كما اولت المواثيق الدولية هذا الحق اهتماماً خاصاً حيث كفلت المادة ٢٥ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان حق الانسان في الرعاية الصحية حين نصت على أنه: « لكل شخص حق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهة له ولأسرته، ويشمل المأكل، –والملبس، والمسكن، والرعاية الطبية، والخدمات الإجتماعية الضرورية»

ونصت المادة ١٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية الثقافية والاجتماعية على أنه: «تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسمية والعقلية يمكن بلوغه».

التأمين الصحي بالارقام

شهد العام ٢٠١١ تضاربا واضحاً في الحصول على ارقام المؤمنين صحياً حيث بينت الدراسة الصادرةعن دائرة الاحصاءات العامة والتي تم تنفيذها بالتعاون مع المجلس الصحي العالي أن نسبة المؤمنين صحيا ٧٠٪ من المجتمع الاردني، في حين بينت دراسة أخرى صادرة عن الاتحاد الاردني لشركات التأمين أن نسبة المؤمنين وفق انظمة التأمينات الصحية المختلفة العامة والخاصة في الاردن تبلغ نحو ٨٥٪.

حيث بلغت عام ٢٠١٠ (٨٧,٧٧٪) وفي العام ٢٠٠٩ (٨٦,٢٤٪) وذلك نتيجة شمول العديد من المواطنين في المناطق الاشد فقرا في المملكة بمظلة التامين الصحي المجاني، كفالة لتحقيق حق الافراد في الحصول على تامينات وضمانات اجتماعية التي نصت عليها المادة ٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية الثقافية والاجتماعية.

الغذاء والدواء الآمنان ضمانة أساسية في صيانة هذا الحق

اعتداءات صارخة على حق المواطن في مستوى معيشي لائق

التلاعب بغذاء المواطن بين جشع التاجر ووعي المستهلك ومسؤولية الدولة

خاص

عادات غذائية فاسدة، وأدوية مزورة ومطاعم لا تراعي الشروط الصحية ومصانع ألبان تغش مواطنين وثقوا باسمها.. ذلك هو المشهد العام الذي تسجله المؤسسة العامة للغذاء والدواء في الفترة الأخيرة والتي ضبطت في إثره العديد من المخالفات التي فوجئ بها المواطن بشكل كبير حيث طالت الحملة التي تنفذها المؤسسة أسماء عريقة في مجال الغذاء.

خروقات عدة لحق الانسان في غذاء ودواء آمن،تستدعي بالضرورة انتهاك لحقه في مستوى معيشي لائق باعتبار أن الغذاء والدواء عوامل رئيسية في تشكيل مستوى حياةومعيشة أي انسان.

المواطن يتساءل عن أي مكان يذهب اليه هل هو مطعم مأمون أو لا؟ في ظل المخالفات المضبوطة وما أمكن الاطلاع عليه من صور لا يمكن أن يصدقها العقل من انتشار للجرذان والحشرات واستخدام الحمامات لتخزين الاغذية وعجن الخبز على الأرض.

وعلى الرغم من هذه المخالفات وحجمها ما زال المعنيون يؤكدون أن غذاءنا سليم وآمن وأن حجم المخالفات يعتبر بسيطا جدا نسبة الى عدد المؤسسات.

في الخمسة أشهر الاولى من هذا العام فقط اوقفت المؤسسة العامة للغذاء والدواء ٥٥٤ منشأة غذائية متنوعة فيما أغلقت ٢٠٦ منشآت غذائية لوجود مخالفات حرجة استدعت اتخاذ إجراء الاغلاق.

واحتلت المطاعم والمخابز، بحسب بيانات المؤسسة، المرتبة الاولى وتراوحت نسبة المخالفات في القطاعين المذكورين من ١٣٪ الى ٣٣٪، جغرافيا احتلت محافظة الكرك المرتبة الاولى في نسب المخالفات، فيما كانت أقل المحافظات في المخالفات مدينة الزرقاء بنسبة ٩٪ من مجموع المخالفات العامة. ووجهت المؤسسة ٣٤٠٦ إنذارات لمؤسسات أخرى.

مخالفات الغذاء

وعلى الرغم من ان نسبة المخالفات في الاغذية المستوردة تقل عن ١٪ بحسب احصاءات المؤسسة الا أن المخاطر تبقى كبيرة في ظل تزايد حالات سوء التخزين والنقل؛ ما قد يفقد هذا الغذاء مأمونيته بعد دخوله الى الاسواق.

السرعة في جني الارباح أحد مكامن الخلل، حيث دفع الجشع تجارا كثيرين الى المغامرة بصحة المواطن وحياته.

أبرز المخالفات في الغذاء تركزت – وفق احصاءات المؤسسة – في وجود حشرات وجرذان واستخدام الحمامات في تخزين الاغذية والعجن على ارض المخابز وغيرها من المخالفات المحزنة لضررها الكبير على الصحة العامة.

حجم كبير من العمل تواجهه المؤسسة، حيث تستقبل المملكة في العام الواحد (٥٢) ألف إرسالية تتضمن أكثر من (٧٣) صنفا غذائيا، وهذا يشكل عبئا كبيرا جدا في العمل، إضافة الى وجود (٤٥٠٠) مصنع للمواد الغذائية واكثر من (٤٢) ألف مؤسسة غذائية الى جانب (١٨) مصنعا دوائيا واكثر من ٢٠٠٠ صيدلية منتشرة في كل انحاء المملكة، كما تنتشر مستحضرات التجميل والمستلزمات الطبية والزيوت العطرية والادوية التي يعلن عنها بين الحين والاخر وادوية تخفيف الوزن، وهذا كله ضمن اختصاص عمل المؤسسة.

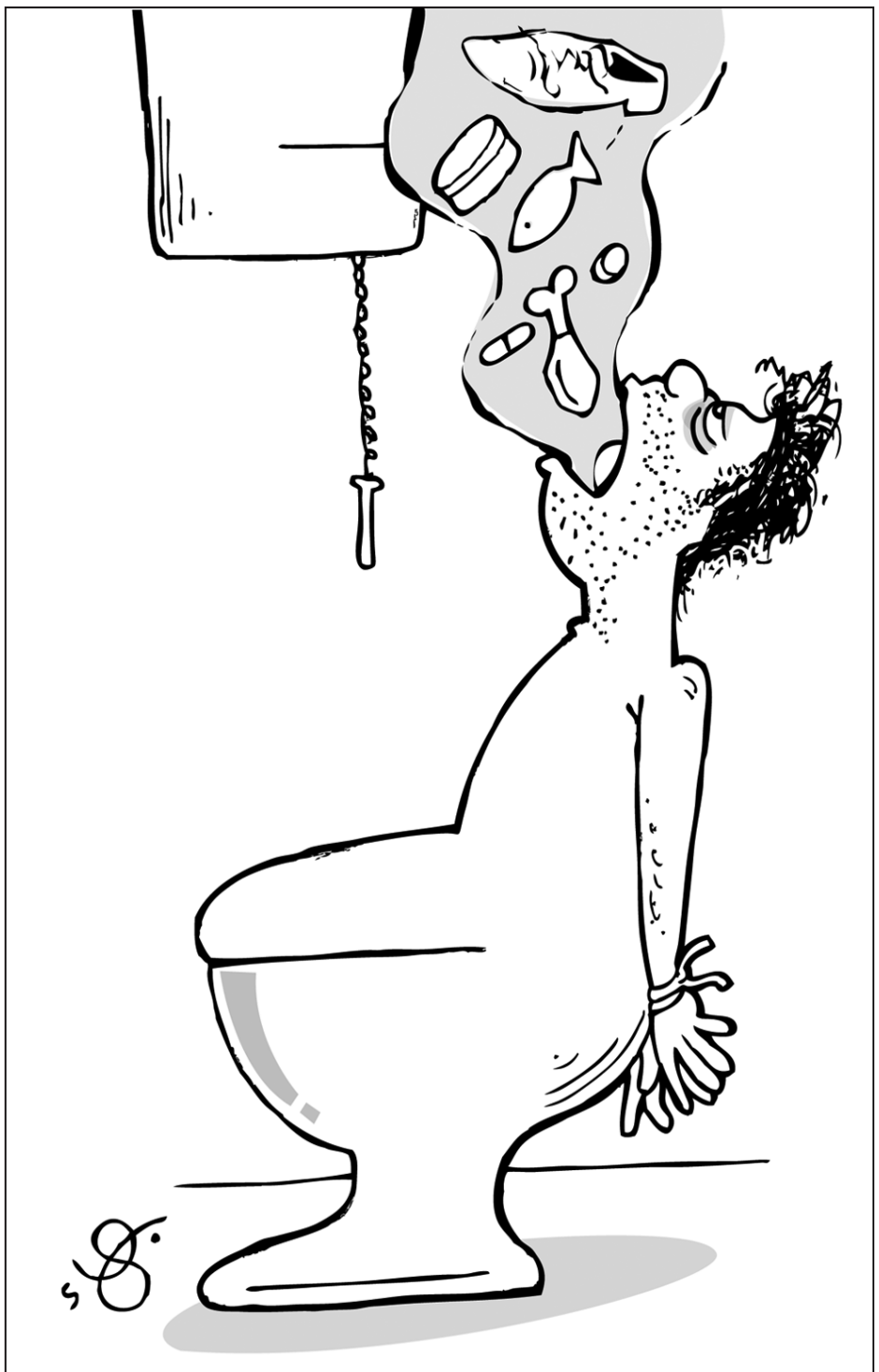

الألبان.. الأكثر غشاً

الالبان كانت اكثر المنتجات خطورة لوجود طرق كبيرة لغشها حيث تم ضبط عشرات الاطنان من الزيوت النباتية والالبان ومشتقاتها وأغلقت مصانع عدة لاعتمادها الغش القاتل. وحيث ان القانون يسمح بتصنيع مشتقات

الالبان مثل

(اللبنة والقشطة) من حليب بلدي وجزء يصنع من حليب البودرة ولكن لا يمكن ان تكون القشطة من حليب البودرة فان «عصابات الالبان» تتبع خلط الزيوت المهدرجة مع الكميات القليلة الناتجة من القشطة ويتم اضافة ملونات واصباغ لها.

وتكمن خطورة هذه الزيوت في انفصال ذرات الكربون في درجة الغليان لتصبح سائلة وتصبح اشبه بمركبات الزيوت النفطية، حيث منعت هذه الزيوت في كافة دول العالم لخطورتها على الصحة العامة.

ومن المفارقات ان ضبط احد مافيات مصانع الالبان الذي كان يوزع اكثر من ٢٥٠٠ طن شهريا من خلال ٢٠ مصنعا صغيرا يسوق من خلالها منتجاته وتحت مسميات مختلفة، ادى الى ارتفاع سعر الحليب الطازج في السوق المحلي لاقبال المصانع على شراء الحليب الطازج لصناعة مشتقات الالبان، ما يثبت ان اغلبها كان يعتمد طرقا مختلفة لغش منتجاته.

عادات غذائية «فاسدة»

أرقام استهلاك الاردنيين ومسار تعاملهم مع الاغذية يشير الى خطورة حقيقية اذ انخفض حجم استهلاك الاردنيين في العقدين الماضيين من الخضار بما نسبته (٥٢٪) وانخفض حجم الاستهلاك من الفواكه (٢٦٪) فيما ارتفع بالمقابل حجم استهلاك الاردنيين من الدهون الحيوانية بما نسبته (٥٨٤٪) ومن اللحوم (٣٦٧٪) ومن السكر ومنتجاته (٤٥٪)، أما الاستهلاك من الحليب ومشتقاته فهو دائما بانخفاض، فيما ارتفع استهلاك الاردنيين من

المشروبات الغازية والعصائر المصنعة الى (١٣٤٪) واستهلاك الارز بنسبة (١٢٣٪) وسجل استهلاك المنتجات الطبيعية للالبان تراجعا بنسبة (١٠٪) في الاجبان البيضاء وارتفعت نسبة استهلاك الاجبان الصفراء (٢٠٠٪).

سر الشاورما

بعد عدة حوادث تسمم جماعية منتصف العقد الماضي وأواخره كان بطلها سيخ الشاورما، انخفضت بشكل كبير الشكاوى من هذا المنتج نتيجة تكثيف الرقابة على المطاعم التي تقدم هذه المادة الغذائية الشعبية.

وتبين أن سر حالات التسمم السابقة في أنها تأتي من هذا المكون الغذائي نتيجة عدم الالتزام بالمعايير العالمية له حيث ان سيخ الشاورما وزنه عالميا ومحليا (بين ٦٠ الى ٧٠) كيلوغراما حتى ينضج ويكون تناوله آمنا وهذا الحجم من الغرامات يصنع ٢٥٠٠ وجبة، ولكن، ومن خلال الرقابة والتفتيش على هذه المطاعم وجد ان بعض المطاعم يزن سيخ الشاورما لديها (١٥٠ الى ٢٠٠) كيلوغرام وهو وزن كبير جدا يصنع منه ٤٠٠٠ وجبة قد تسمم ٤٠٠٠ مواطن إذا قدمت دون نضجها الكامل.

الدواء المزور ترانزيت

على الرغم من أن الادوية المزورة التي ضبطت في المملكة هي أدوية تمر الى دول إقليمية أخرى ترانزيت، وأنه لم يتم ضبط أدوية مزورة في اي صيدلية، الا أن عصابات تزوير الادوية نشطت مؤخرا خصوصا فيما يتعلق بالمستحضرات الجنسية والتجميلية وأغذية الرشاقة.

تقرير ديوان المحاسبة

التقرير الصادر عن ديوان المحاسبة حمّل المؤسسة العامة للدواء والغذاء مسؤولية إدخال مواد غذائية مخالفة للمواصفات والمقاييس رغم نتائج الفحص المخبري بعدم صلاحيتها للاستهلاك البشري بالإضافة الى عدم قيام المؤسسة بمتابعة تسجيل بعض الادوية.

كما أقر الديوان بقيام المؤسسة بإدخال مستلزمات طبية غير مطابقة وإدخال ادوية مخالفة لدستور الادوية.

وانتقد الديوان قيام المؤسسة بإصدار تعليمات لا تتناسب مع اهداف المؤسسة فيما يتعلق بالإرساليات المتعددة الاصناف، حيث اكتفت التعليمات بالكشف الحسي والظاهري على المواد الغذائية ذات الصلاحية القصيرة (اقل من شهر) مثل الالبان والعجائن والمخبوزات والمواد المعلبة المبكتة، علما بأن هذه الفئة تعتبر من المواد الاكثر خطورة؛ ما يستوجب فحصها مخبريا لاتصافها بأنها مواد حساسة وسهلة التلف خلال عملية الشحن وغيرها.

وكشف الديوان انه يتم انجاز معاملات جمركية وادخال هذه المواد الغذائية الحساسة للسوق لغاية الاستهلاك البشري دون ان يتم فحصها في مختبرات المؤسسة.

الأيتام وخريجو دور الرعاية .. واقع مؤلم ومستقبل مظلم

أنس صويلح

يرفع أيتام الأردن منذ أعواد شعار «عيش كريم وحياة أفضل» .. مطالبين بإنقاذهم من التشرد او الانحراف او حتى اللجوء الى اي وسيلة بحثا عن مصدر مالي يحميهم من برد الشتاء وحر الصيف بعد فشلهم الذريع في الحصول على أبسط حقوقهم على الدولة.

المشهد الحالي و الوقائع والاحداث المتتالية،تشير إلى إن مستقبلا غامضا ينتظر أيتام الاردن الخريجين من دور ومؤسسات الرعاية عند وصولهم سن الثامنة عشرة حيث يكون مصيرهم التشرد والانحراف جراء طردهم من مؤسساتهم التي كانت بيوتهم الحقيقية دون تعليم او حرفة يعملون بها تقيهم شر الجوع والعطش والحرمان.

واقع اولائك الايتام يتناقض مع العهود والمواثيق الدولية التي صادق عليها الاردن في مجال حقوق الانسان ومسؤولية الدولة في توفير الحياة الكريمة لكافة فئات مواطنيها.

فقد وقع الاردن على اتفاقية حقوق الطفل الصادرة في ١٩٨٩/١١/٢٠، ودخلت حيز التنفيذ في ١٩٩٠/٩/٢، ووقع عليها الأردن في ١٩٩٠/٨/٢٩، وصادق عليها والتي تعتبر الطفل كل انسان اقل دون سن الثامنه عشر والتي تنص المادة الثالثة منها على ان تكفل الدول الاطراف أن تتقيد المؤسسات والادارات والمرافق المسؤولة عن رعاية أو حماية الاطفال بالمعايير التي وضعتها السلطات المختصة، لا سيما في مجال السلامة والصحة والتعليم وفى عدد موظفيها وصلاحيتهم للعمل وذلك من ناحية كفائة الاشراف الا ان واقع الحالي يشير الى فشل الحكومة بتطبيقها حيث يعاني قطاع الرعاية من نقص في الكوادر المؤهلة وقلة المستوى التعليمي لخريجي مؤسسات الرعاية الاجتماعية.

ولم يوقع الاردن على اي اتفاقية تلزم الدولة برعاية الايتام و مجهولي النسب بعد سن الثامة عشر ليجد الخريج نفسه على قارعة الطريق بعد تخرجه من مراكز الرعاية دون ادنى التزام من الحكومة تجاه تلك الشريحه المظلومة.

برامج التنمية.. حبر على ورق

تجتهد وزارة التنمية الاجتماعية في اختلاق برامج ورقية للرعاية اللاحقة، وهناك التصريحات الصحفية التي مفادها قرب الانتهاء من استراتيجية الايتام التي أمر بها جلالة الملك عبد الله الثاني قبل أكثر من عامين، الا ان النتيجة المزيد من الفقر والاعتصامات امام مراكز صنع القرار دون فائدة تنقذ تلك الشريحة المظلومة من شر موظف متعنت لا يفهم ظروفهم او يقدرها.

الشباب الخريجون من الجمعيات التطوعية الاهلية أو البعض من أبناء دور الرعاية الحكومية يصطدمون بواقع مجحف غير مستعدين له بشكل كاف

بعد عيد ميلادهم الثامن عشر، بحسب عدد من الايتام الذين وصفوا هذا الواقع بـ المرير نتيجة تأخر تنفيذ التوجيهات الملكية السباقة للاصلاح وتغيير الواقع الى الافضل، الا ان الاجراءات البيروقراطية وأمزجة المسؤولين تحول دون مسيرة الاصلاح في مختلف المجالات.

قصص مؤلمة من واقع مظلم

قصص كثيرة قد نعرج على بعضها مع انها معروفة للكثيرين عن انحراف بعض الأيتام الخريجين او حتى ظلم الحياة للبقية منهم نتيجة إلقائهم في الشارع عنوة وفجأة بحجة أن القوانين والانظمة لم تأخذ بعين الاعتبار اصلا حقهم في الحياة بعد سن الثامنة عشرة.

الشاب علاء الطيبي احد رموز حراك الايتام الذي انبثق نتيجة الاوضاع المأساوية التي يعيشها الايتام في الاردن.. يطالب بانقاذ اشقائه واخوانه من ابناء المؤسسات الخريجين او الذين على وشك التخرج.

حالة اخرى اسمها احمد روبين الذي احراق نفسه امام وزارة التنمية الاجتماعية مؤخرا والذي كان يعاني من مرض الدوالي في منطقة الصدر، بالاضافة الى عدم قدرته على الوقوف او المشي جراء مرض في الدم ايضا، وقد صرفت له الوزارة مبلغ ٩٠ دينارا بعد محاولته الاولى احراق نفسه الا انها لا تكفي للعلاج نظرا لانه غير مؤمن صحيا فكان مصيره الانتحار بحرق نفسه ليفضي إلى وجه بارئه.

يتيمات على بوابة الخطر

الأمر المقلق أكثر لدرجة الخطر هو تلك المعاناة التي تواجهها اليتيمات بعد خروجهن من دور الرعاية عند بلوغهن سن الثامنة عشرة، وما يشكله ذلك من مخاطر جسيمة في ظل تجاهل كافة الجهات لمتابعتهن بعد خروجهن من دور الرعاية الى المجهول ربما.. حيث تقوم الوزارة او دور الرعاية الخاصة بتوفير سكن لهن ضمن السكن المخصص للطالبات بالقرب من الجامعات دون أي متابعة، الامر الذي جعل بعضهن يعملن في مطاعم الوجبات السريعة أو شركات الخدمات والتنظيف وغير ذلك.

اكثر من ٥٠٠ يتيم من الخريجين يعيشون في ظروف معيشية صعبة يبحثون ليل نهار عن حل مقنع او طاقة فرج للحصول على حقوقهم المهضومة فيما تحمل صدورهم غضب لا تحتمله جبال، وفي قلوبهم قهر لا يشعر به أحد إلا من اكتوى بنار الحرمان.

ويبقى السؤال الان: متى سيتم تفعيل استراتيجية الايتام والمحرومين التي أمر بها جلالة الملك عبد الله الثاني قبل اكثر من عامين والتي تعهدت وزارة التنمية بتنفيذها واقرارها لانقاذ ما يمكن انقاذه من تلك الشريحة التي تعرضت للظلم والفقر والعوز.

مجمل القول

مجمل القول: ما يطالب به هؤلاء الايتام هو القليل الذي يساعدهم على تجاوز المحن التي عانوا منها بلا أي ذنب اقترفوه في انطلاقتهم نحو المجهول، ومنها توفير فرص عمل مناسبة لهم او تقديم معونة شهرية الى أجل محدود حتى يأتيهم الفرج ويتدبروا أمورهم بعمل او وظيفة تقيهم شر الفاقة والعوز، او دعمهم من خلال ايجاد مشاريع صغيرة بشروط ميسرة تمكنهم من الحصول على متطلبات معيشتهم، او تهيئة الظروف الملائمة لزواجهم وتمكينهم من القدرة على بناء اسرة افتقدوها على مدار سنوات من الحرمان، وما الى ذلك من احتياجات لهم كل الحق فيها باسم الدين الحنيف والانسانية والمواطنة، دون ان تكلف المؤسسات القائمة اصلا على رعاية الايتام نفسها لتقدم لهم ما هو من صلب واجباتها واسباب وجودها.. لا ان يتم تركهم نهبا للجريمة او المصائب الأخلاقية على اختلاف صورها وأشكالها، ما يعني عقابا لهم على يتمهم تحت عناوين فاقعة تدعي رعايتهم والحنان عليهم زورا وبهتانا.

الشعار يحمل مزيج واسع من مفاهيم حقوق الإنسان

«خبز..حرية..عدالة اجتماعية» شعار يختزل حقا تقف على أرضيته كافة الحقوق الأخرى

غادة الشيخ

لا يزال صدى هتاف المنادين بشعار "خبز،حرية، عدالة اجتماعية" يتردد في وسط العاصمة عمان بعد أن أطلقته حناجر المنضوين تحت لواء الحراك الشعبي الأردني المطالب بالإصلاح، شعار كسر حاجز الصمت لدى المواطن الأردني البسيط وعكس حالة احتجاجية جديدة في الشارع.

الهتاف الذي لحقه شعار مكتوب ورغيف خبز مرفوع كشف الغطاء عن حالة احتقان شعبي تتحدث عن غضبها للمس بحقوقها الأساسية، وتعكس امتداد لشعارات رفعها الثوار العرب في تونس والقاهرة وطرابلس ودمشق لتلامس هموم وطموح الشارع الأردني.

مهدي السعافين صاحب الصورة الشهيرة التي رفعت هذا الشعار وسط مسيرة حاشدة في الربع الأول من شهر كانون الثاني من العام ٢٠١١ يبين أن هذا الشعار تولد من قناعة بان البشر في الحد الأدنى يجب أن تتوفر لديهم هذه الحقوق التي تحقق الحياة الكريمة للمواطن.

فهي تمس بشكل مباشر التوزيع العادل للثروة والتمتع بمستوى معيشي لائق كحق يشكل أرضية حقوق الإنسان التي تقف عليها كافة الحقوق الأخرى.

ورفع هذا الشعار بحسب السعافين يعكس حالة الخلل بين المواطن والدولة التي تخلت عن مسؤولياتها خصوصا في هذا العهد واتبعت نهج بيع مقدرات الوطن الأمر الذي مس الحياة الاقتصادية للمواطن الأردني.

ويبين السعافين انه عندما تم الإجماع على رفع شعار خبز حرية عدالة اجتماعية جاء للدفاع عن حقوق المواطنين ومحاربة سلطة الفساد وتردم بقوة عندما رفعت الحكومة الأسعار والتي أدت إلى انطلاقة هبة تشرين التي توسط انطلاقها رفع رغيف الخبز.

وما يزال المنسق العام للتيار القومي التقدمي المهندس خالد رمضان يستذكر رفع شعار خبز حرية عدالة اجتماعية في الربع الأول من شهر كانون الثاني في العام ٢٠١١، شعار حملته فعاليات شابة تجاوزت الأحزاب والتكتلات السياسية.

هذا الشعار بحسب رمضان يتحدث عن الألم الاقتصادي وألم المواطنة وتحقيق الحياة الكريمة للمواطن الأردني، وهو ألم يجسد الواقع على حالة الاحتقان التي يعيشها الشارع الأردني.

بدوره يرى المنسق العام السابق لحركة اليسار الاجتماعي الدكتور خالد كلالدة أن شعار خبز حرية عدالة اجتماعية يعبر عن النقص لدى الأغلبية الشعبية التي تطالب بالحرية والديمقراطية والعدالة والحياة الكريمة.

وهذا بحسب كلالدة يطرح سؤال ماذا يحرك الشارع الأردني الهم الاقتصادي أم الهم السياسي، مرتئيا أن الهم الاقتصادي هو الذي يحرك آلام الشارع الأردني والذي بتحقيق مطالبه تتحقق الإصلاحات السياسية.

الناشط في الحراك الشبابي الأردني احمد عدوان يرى ان شعار خبز حرية عدالة اجتماعية الذي رفع في الشارع الأردني هو امتداد لشعار رغيف حرية عدالة اجتماعية الذي رفعه نشطاء مصريون ابان الثورة المصرية التي وصلت رياحها الشارع الأردني.

ويرى العدوان أن هذا الشعار ليس شعارا اجتماعيا فحسب إنما هو شعار سياسي بالدرجة الأولى يوافق كافة شرائح المجتمع يهتف به السياسي ويهتف به المواطن البسيط.

ويقول العدوان: "كلنا نعرف أن الحرية مطلب سياسي والعدالة الاجتماعية مدخل من مداخل الإصلاح السياسي الذي يحقق التكافل الاجتماعي ويلامس كافة شرائح المجتمع وتحقيق هذا الشعار ليس بالسهل إنما تحقيقه أصعب من تحقيق شعار إسقاط حكومة".

فيما ترى الناشطة ربا البريم أن رفع شعار خبز حرية عدالة اجتماعية يترجم بعدة زوايا فشعار الخبز هو تحقيق الحياة الكريمة من مأكل ومسكن وصحة وتعليم، أما الحرية فهي لا تأتي بمعنى الحرية الشخصية إنما حق الشعوب في تقرير مصيرها والعدالة الاجتماعية هي الميزان الحقيقي لهذه المعاني.

وهذا الشعار بحسب البريم هو واجب على الدولة التي يتحتم عليها مسؤولية تحقيقه مؤكدة على ان هذه المطالب ليست بالمطالب الثانوية إنما مطالب أساسية وقاعدة مهمة لتعزيز مبادى حقوق الانسان.

حياة سكان الوادي نموذج لغياب العدالة وتخلي الدولة عن مسؤوليتها في توفير الحياة الكريمة لكل المواطنين

تباين مستوى الحياة في عبدون.. «وادي وجبل» يكشف الغطاء

هبة أبو طه

في قلب العاصمة عمان، وعلى مقربة من أحد أرقى أحيائها يخيم الفقر والبؤس على مواطنين لا زالوا يعيشون الحياة في ظروف بدائية، مسكنهم خيمة قد تزال في أي لحظة ومصدر رزقهم مخلفات المنازل القريبة ومكبات النفايات.

تتلمس الفقر و تجالسه بمجرد أن تكون بين أولائك المواطنين وتعرف منهم معنى كلمة "طبقة مسحوقة" وتشعر بألم وحسرة تثير فيك بعض السخرية عندما ترقب بعينك على مقربة من تلك الخيام البائسة قصور لطبقة أخرى تعيش في ظروف مناقضة تماما في أسلوب العيش و العمل ...الخ.

هذه المفارقة كانت حاضرة في كثير من القصص والتقارير الإعلامية مثلما كانت مجال للدراسات والمسوح البحثية التي تناولت "وادي عبدون"، فبضع أمتار هي الفاصل الوحيد بين طبقة مسحوقة تقتات بؤسا وفقرا وبين طبقة برجوازية بكل ما للبرجوازية من معنى.

هذا التباين لم يأت من فراغ وما هو إلا تعبير لغياب العدالة الاجتماعية و سيادة القانون و عدم الإلتزام بالدستور و المعاهدات الدولية التي تلزم الدولة بتوفير الحياة الكريمة وسبل العيش اللائقة لكافة مواطنيها.

المادة ٢٥ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تنص على أن "لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له و لأسرته ، ويتضمن ذلك الملبس و التغذية و المسكن والعناية الطبية و الخدمات الإجتماعية الازمة ، وله الحق في تأمين معيشته في حالات البطالة و الترمل و العجز و المرض ، وغير ذلك من فقدان وسائل العيش لظروف خارجة عن إرادته.

كما صادقت الأردن على العهد الدولي الخاص بالحقوق الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية الذي اقر في المادة ١١ حق كل شخص في مستوى معيشي له و لأسرته و يوفر ما يفي بحاجتهم من الغذاء و الكساء و المأوى ، وبحقه في تحسين متواصل لظروفه المعيشية ، وتتعهد الدول الأطراف باتخاذ التدابير الازمة لإنفاذ هذا الحق.

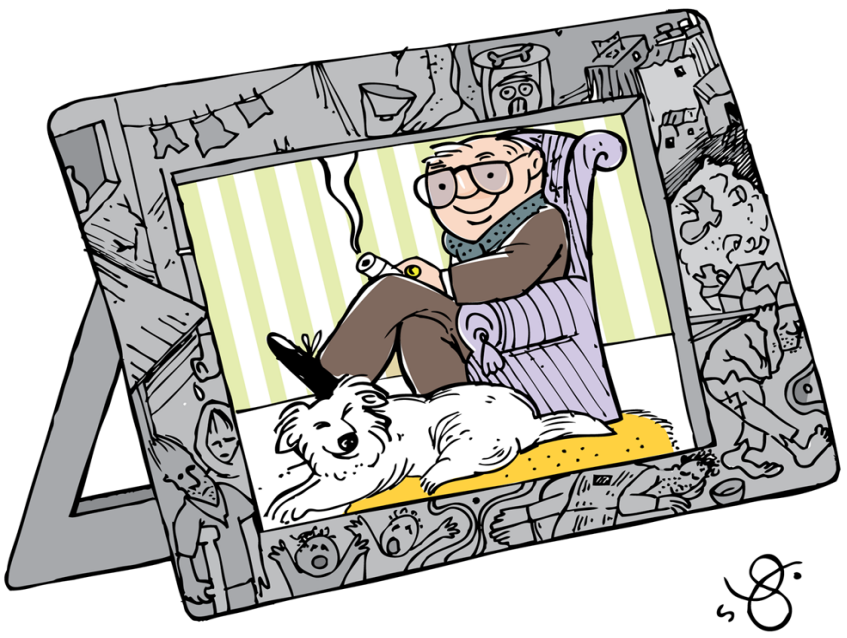

أم محمد : الملك حسين وعدني ببيت و "اكلوها الروس الكبار"

ام محمد ام لايتام أثقلت الديون كاهلها فتروي قصتها قائلة: "كنت اسكن بالايجار وبعد وفاة ابني الذي كان يعاني من السرطان رحلنا الى الوادي لعدم قدرتنا على دفع الايجار وبعد فترة اجرت معي صحفية مقابلة فقرأها الملك حسين –طيب الله ثراه– و طلب مقابلتي وعند وصولي لقصره قالو لي المسؤولين حينها انه قد سافر واثنائها كنت في فترة الحمل و عند ولادتي سميت ابني حسين على اسمه لانه قام باعطائي ٤٠٠ دينار و فحص اولادي فحص طبي كامل و ووعدني بمنزل وحينها كان "ممدوح العبادي" امين عمان و جاء لمنزلي و قال لزوجي "في بعينك مي زرقة" و بعدها لم يتحقق الوعد بالبيت" وقالت: "اكلوها الروس الكبار" و أشارت الى قيام "الروس الكبار" على حد قولها بالتشهير بها بالجامع حيث ادعوا انها تملك منزلا بمنطقة حي نزال و لا تريد الذهاب اليه بسبب دجاجتين تربيهم في الواد وأكدت ام محمد على أن اتهاماتهم كاذبة حيث قالت " الله بشهد علي بأن حكيهم باطل فلو املك منزل لن ابقى في الواد للآن" و أكدت على قيامهم أيضا بتهديد الصحفية التي كانت تتابع قضيتها.

والجدير بالذكر أن قضية أم محمد أثيرت قبل فترة من قبل جهات اعلامية و لكن لم تحل مشكلتها و لا احد يستجيب لندائها و لم يتحقق الوعد الذي انتظرته من سنين.

أم أنور مهددة بهدم منزلي أي لحظة

أم أنور مهددة بهدم منزلها في اي لحظة حيث تقول "عائلتي مكونة من ١١ نفر انا وزوجي و اولادي يأوينا منزل من ثلاث غرف ، ويريدوا دفع تعويض ضئيل عند هدم بيتنا حيث لا تزيد قيمته عن ثلاثة ألف دينار" و عبرت أم انور عن استيائها من الوضع المعيشي حيث قالت "مصدر رزقنا بعتمد "عالجدي السلخة" أول ما تسير عنا منبيعها وزوجي عامل يوم بلاقي شغل و عشرة لاء".

سلامة:التنمية رفضت مساعدتي

فاطمة سلامة أرملة و ام لثلاثة أولاد تقطن في خيمة مهددة بإزلة خيمتها دون تعويض لأن أهل الخيم لا يصح لهم تعويض ، و بالنسبة لوضعها المعيشي قالت "مركز الأيتام يعطوني بالشهر ١٥٠ دينار و هذا المبلغ لا يكفي لأربع أنفار و حين طلبت من التنمية رفضوا اعطائي بسبب ما اتقاضاه من مركز الأيتام فأعتمد أيضا علي مساعدة أشقائي الذين يعملون "بلم الخبز و الخردة".

موسى: مصدر دخلي الوحيد الخبز الجاف الذي يجمعه ابني

سعاد موسى حالها كحال فاطمة لا يصح لها تعويض لأنها تقطن بخيمة و بالنسبة لوضعها المعيشي فقالت" سجلت في التنمية منذ فترة و للآن لم يأت أحد يرى حالتي" وبينت موسى أن مصدر دخلها الوحيد الخبز الجاف الذي يجمعه إبنها البالغ من العمر ١٧ عاما".

وطالبت الحكومة بالنظر لحالتهم حيث قالت " يطلعوا علينا يعطونا سكن يعطونا راتب او تعويض"

وعبر الطفل محمد جمعة عن استيائه فقال "أحلم أن أسكن بمنزل كباقي الناس ، ولا أريد البقاء في الواد"

وهنا نستذكر الدستور الأردني الذي نصت مادته السادسة على أن الأردنيين أمام القانون سواء لا تمييز بينهم في الحقوق و الواجبات و ان تكفل الدولة العمل و التعليم ضمن حدود امكانيتها وتكفل الطمأنينة و تكافؤ الفرص لجميع المواطنين.

في النهاية ان الوضع المعيشي في وادي عبدون خرق لحق المواطن في الحياة الكريمة و الأمان و انتهاك للقوانين الدولية و للدستور الأردني.

5 دنانير شهرياً تعطيك

أكبر تغطية تأمينية لمرض السرطان في الأردن

بسقف 55,555 دينار

مع برنامج أمان 5

- 5 زيارات لعيادة gig|الشرق العربي للتأمين لأي حالة مرضية.
- 5% خصم على البرامج الفردية الأخرى.
- 55,555 دينار سقف سنوي لعلاج مرض السرطان في جميع مستشفيات المملكة.
- إقامة في فندق 5 نجوم في بيروت للعلاج في مستشفى الجامعة الأمريكية (AUB) لمدة 5 أيام في حال ثبوت عدم إمكانية العلاج في الاردن.
- في حال شراء 5 بطاقات أمان 5 ستحصل على البطاقة السادسة مجاناً.
- إمكانية العلاج في 5 دول مختلفة: الأردن، لبنان، مصر، البحرين، الكويت.

بالإضافة إلى العديد من المزايا الأخرى التي تضمن لكم تغطية شاملة
إتصل الآن على الرقم 06-5609888 واحصل على بطاقة أمان 5

*يخضع هذا البرنامج لشروط وأحكام واستثناءات عقد التأمين المعتمد لدى gig | الشرق العربي للتأمين

عراقة متأصلة
From Origin to Excellence

gig مجموعة الخليج للتأمين
الشرق العربي للتأمين

مجلس النواب.. الحارس الأكثر سلطة لحماية حقوق الإنسان

وليد حسني

يقوم مجلس النواب بدور البوابة الحارسة للحريات العامة ولحقوق الإنسان في الدول الديمقراطية، ولا يتوقف دور مجلس النواب او البرلمان عند حدود حراسة بوابات الحريات العامة ، بل يتعدى ذلك وصولا الى صناعة تلك الحريات وتنميتها وتكريسها.

وفي مجال دور المجلس النيابي في صيانة الحريات وتعزيزها تتنوع الوظائف للمجلس بين التشريع الذي يساهم برفع منسوب الحريات وتعزيزها، والمحافظة عليها من أي مساس او تجاوز من قبل السلطة التنفيذية وأذرعها من خلال عمله الرقابي على الحكومة في إطار مدى مراقبة احترام الحكومة للتشريعات المتعلقة بالحريات، والتزامها بالحقوق الإنسانية التي كفلها الدستور اولا، والاتفاقيات الدولية التي صادق الأردن عليها، فضلا عن القوانين والتشريعات الأخرى المتعلقة بالحريات العامة.

الحقوق المدنية للمواطنين في الدستور

من وظيفة مجلس النواب مراقبة تطبيقات الدستور من قبل الحكومة، لمعرفة مدى التزامها بالنصوص الدستورية، ومن بينها تلك المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية والواجبات المناطة بالمواطنين.

وقد تضمن الدستور فصلا مستقلا عن تلك الحقوق والواجبات تم ايرادها في الفصل الثاني من الدستور، والتي نصت حسب المادة ٦ / ١ على أن «الأردنيون أمام القانون سواء لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات وإن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين» .

وفي السياق ذاته فقد الزم الدستور الدولة بتوفير السلم الإجتماعي والأمن الحياتي للمواطنين، كما الزم الدولة بكفالة حق المواطنين بالعمل والتعليم وتوفير الطمأنينة وتكافؤ الفرص لجميع الأردنيي، الى جانب المحافظة على الأسرة باعتبارها أساس المجتمع قوامها وحفظ كيانها الشرعي وتقوية أواصرها وقيمها.

ووفقا للدستور الأردني فإن القوانين المرعية في المملكة يجب ان تحمي الأمومة والطفولة والشيخوخة ورعاية النشء وذوي الإعاقات بحمايتهم من الإساءة والاستغلال، واعتبار الحرية الشخصية مصونة.

وفي السياق ذاته فان الدستور الأردني قد اعتبر ان كل اعتداء على الحقوق والحريات العامة أو حرمة الحياة الخاصة للأردنيين جريمة يعاقب عليها القانون، ولا يجوز أن يقبض على أحد أو يوقف أو يحبس أو تقيد حريته إلا وفق أحكام القانون، وأن كل من يقبض عليه أو يوقف أو يحبس أو تقيد حريته تجب معاملته بما يحفظ عليه كرامة الإنسان، ولا يجوز تعذيبه، بأي شكل من الأشكال، أو إيذاؤه بدنياً أو معنوياً، كما لا يجوز حجزه في غير الأماكن التي تجيزها القوانين، وكل قول يصدر عن أي شخص تحت وطأة أي تعذيب أو إيذاء أو تهديد لا يعتد به.

وينص الدستور الأردني على عدم جواز إبعاد أردني من ديار المملكة، او ان يحظر على الأردني الإقامة في جهة ما أو يمنع من التنقل ولا أن يلزم بالإقامة في مكان معين إلا في الأحوال المبينة في القانون .

وكفل الدستور حرمة المساكن فلا يجوز دخولها إلا في الأحوال المبينة في القانون ، وبالكيفية المنصوص عليها فيه ، كما نص صراحة على حق الملكية الخاصة وصيانتها من أي اعتداء الا للاستملاك للمنفعة العامة مقابل تعويض عادل حسبما يعين في القانون .

ونص الدستور على عدم فرض قروض جبرية ولا تصادر أموال منقولة أو غير منقولة إلا بمقتضى القانون، كما لا يفرض التشغيل الإلزامي على أحد غير أنه يجوز بمقتضى القانون فرض شغل أو خدمة على أي شخص في حالات اضطرارية حددها الدستور بوضوح، وتشمل الحرب ، وقوع خطر عام ، أو حريق أو طوفان ، أو مجاعة ، أو زلزال ، أو مرض وبائي شديد للإنسان أو الحيوان أو آفات حيوانية أو حشرية أو نباتية أو أية آفة أخرى مثلها أو في أية ظروف أخرى قد تعرض سلامة جميع السكان أو بعضهم الى خطر .

ومن ضمن الاستثناءات أن يكون محكوما على الشخص من محكمة بتادية ذلك العمل أو الخدمة تحت إشراف سلطة رسمية . وأن لا يؤجر الشخص المحكوم عليه الى أشخاص أو شركات أو جمعيات أو أية هيئة عامة أو يوضع تحت تصرفها .

وفي المادة ١٤ من الدستور تم النص بوضوح على أن الدولة تحمي حرية القيام بشعائر الأديان والعقائد طبقا للعادات المرعية في المملكة ما لم تكن مخلة بالنظام العام أو منافية للآدا، و تكفل حرية الرأي ، ولكل أردني أن يعرب بحرية عن رأيه بالقول والكتابة والتصوير وسائر وسائل التعبير بشرط أن لا يتجاوز حدود القانون، كما كفلت حرية البحث العلمي والإبداع الأدبي والفني والثقافي والرياضي بما لا يخالف أحكام القانون أو النظام العام والآداب .

وكفلت الدولة حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الإعلام ضمن حدود القانون، ولم يجز الدستور تعطيل الصحف ووسائل الإعلام ولا إلغاء ترخيصها إلا بأمر قضائي وفق أحكام القانون، إلا أنه في حالة إعلان الأحكام العرفية أو الطوارئ يجوز أن يفرض القانون على الصحف والنشرات والمؤلفات ووسائل الإعلام والاتصال رقابة محدودة في الأمور التي تتصل بالسلامة العامة وأغراض الدفاع الوطني، وهو نص أستثنائي سمحت به الشرعة الدولية سواء الاعلان العالمي لحقوق الانسان او الاعلان الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

ونص الدستور على ضرورة تنظيم الرقابة على موارد الصحف بموجب قانون، كما نص على حق الأردنيين بالاجتماع ضمن حدود القانون، وحقهم في تأليف الجمعيات والنقابات والأحزاب السياسية على أن تكون غايتها مشروعة ووسائلها سلمية وذات نظم لا تخالف أحكام الدستور .

ومنحت المادة ١٧ من الدستور لكل أردني الحق في مخاطبة السلطات العامة فيما ينوبهم من أمور شخصية أو فيما له صلة بالشؤون العامة بالكيفية والشروط التي يعينها القانون.

وشددت المادة ١٨ من الدستور على اعتبار جميع المراسلات البريدية والبرقية والمخاطبات الهاتفية وغيرها من وسائل الاتصال سرية لا تخضع للمراقبة أو الإطلاع أو التوقيف أو المصادرة إلا بأمر قضائي وفق أحكام القانون.

ومنحت المادة ١٩ من الدستور الحق للجماعات تأسيس مدارسها والقيام عليها لتعليم أفرادها على أن تراعي الأحكام العامة المنصوص عليها في القانون وتخضع لرقابة الحكومة في برامجها وتوجيهها ، كما اعتبرت المادة ٢٠ من الدستور أن التعليم الأساسي إلزامي للأردنيين وهو مجاني في مدارس الحكومة .

وتماهى الدستور الأردني مع الشرعة الدولية المتعلقة بحقوق اللاجئين السياسيين حيث نصت المادة ٢١ على عدم تسليم اللاجئين السياسيين بسبب مبادئهم السياسية أو دفاعهم عن الحرية .

ومنح الدستور الحق لكل اردني بتولي المناصب العامة بالشروط المعينة بالقوانين والأنظمة، ويكون لتعيين للوظائف العامة من دائمة ومؤقتة في الدولة والإدارات الملحقة بها وبالبلديات يكون على أساس الكفاءات والمؤهلات.

وبموجب المادة ٢٣ فقد كفلت الدولة حق جميع المواطنين بالعمل وعلى الدولة أن توفره للأردنيين بتوجيه الإقتصاد الوطني والنهوض به، كما ان على الدولة حماية العمل ووضع تشريعات له تقوم على مباديء إعطاء العامل أجرا يتناسب مع كمية عمله وكيفيته ، وتحديد ساعات العمل الأسبوعية ومنح العمال أيام راحة أسبوعية وسنوية مع الأجر ، وتقرير تعويض خاص للعمال المعيلين ، وفي أحوال التسريح والمرض والعجز والطوارئ الناشئة عن العمل ، وتعيين الشروط الخاصة بعمل النساء والأحداث ، و خضوع المعامل للقواعد الصحية، وتنظيم نقابي حر ضمن حدود القانون.

هذه المنظومة الدستورية المتكاملة لحقوق المواطنين في الدستور الأردني تتماهى تماما مع كل متطلبات ونصوص الشرعة الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان منذ الاعلان العالمي لحقوق الإنسان وانتهاءا باخر الاتفاقيات الدولية المتعلقة بتلك الحقوق.

مجلس النواب حارس بوابات حقوق الإنسان

ويدور سؤال كبير ومركزي حول دور مجلس النواب في حماية كل تلك المنظومة الدستورية لهذه الحقوق؟ وكيف يمكن للمجلس مراقبة أداء الحكومة في المحافظة على تلك الحقوق وتعزيزها وعدم الاعتداء عليها؟.

وللحقيقة فان هذا السؤال في غاية الأهمية، فدور مجلس النواب كما هو معلوم لا يتوقف فقد عند حدود التشريع والرقابة الشكلية فقط، بل ان واجبات المجلس تتسع لتشمل ما هو اوسع من ذلك من خلال إدامة مراقبة اعمال السلطة التنفيذية، وصولا الى السلطات الدستورية التي يملكها مجلس النواب التي تصل الى حد إقالة الحكومة ووزرائها، وقد تصل في بعض الأحيان إلى سلطة أوسع تصل الى حد إحالة وزراء الى القضاء.

ان مهمة مجلس النواب بالمحافظة على تلك الحقوق تتبدى من خلال سلطته الرقابية على الحكومة ومتابعة مدى التزامها بالنصوص الدستورية، وبالقوانين التي تنظم كل تلك الحقوق.

وتتبدى المهمة الثانية لمجلس النواب في تطوير التشريعات والقوانين المحلية المتعلقة بتلك الحقوق، فليس امام مجلس النواب أية فرصة لإصدار تشريعات تتنافى مع تلك الحقوق الدستورية، او حتى تخالف الإتفاقات الدولية التي وقع الاردن عليها والتزم بها.

واستنادا لذلك فان مهمة مجلس النواب المتعلقة بالمحافظة على حقوق الإنسان تبدأ من إقرار تشريعات تعزز وتحفظ تلك الحقوق، وتحرم الإعتداء على تلك الحقوق أو الانتقاص منها، ولذلك فان مهمة مجلس النواب تبدأ اولا في التاسيس التشريعي والقانوني لتلك الحقوق عبر التشريعات والقوانين المحلية التي يقرها ويصادق عليها، ولكن مهمته لا تنتهي عند ذلك فقط، بل تستمر وصولا الى مراقبة أعمال الحكومة في تنفيذ تلك القوانين وقياس مدى احترامها لتلك الحقوق الواردة فيها.

ونلاحظ ان الداخلي لمجلس النواب قد تضمن هو الآخر النص على اليات إجرائية تتعلق بمتابعة تلك الحقوق ، من خلال تشكيل اللجان الدائمة للمجلس، فهناك عدة لجان دائمة يتعلق عملها مباشرة بتلك الحقوق ، ومن ابرز تلك اللجان :

1 ـ اللجنة القانونية، ومن مهماتها دراسة مشاريع القوانين والاقتراحات بقوانين التي تتعلق بالدستور والانتخاب العام والتشريعات المدنية والجنائية والحقوقية والمحاكم والتنظيم القضائي والاتفاقيات القضائية وقوانين الاجراء والأحوال الشخصية والجنسية والاستملاك والايجار والدفاع والعفو العام والمخدرات والمؤثرات النفسية والسير والنقابات، وما في حكم تلك التشريعات، وأي قوانين لا تدخل في اختصاص لجنة اخرى.

2 ـ اللجنة الادارية ، التي تختص بدراسة القوانين والأمور والاقتراحات التي تتعلق بالادارة العامة والادارة المحلية، ودراسة القوانين والأمور التي تتعلق بالموظفين العموميين وبخاصة اسس التعيين وانهاء الخدمة والتقاعد والتعويض.

3 ـ لجنة التربية والثقافة والشباب التي يتعلق عملها بدراسة جميع القوانين والأمور والاقتراحات التي تتعلق بالتربية والتعليم والتعليم العالي والثقافة والشباب.

4 ـ لجنة التوجيه الوطني التي تقوم بدراسة جميع القوانين والأمور والاقتراحات التي تتعلق بالاعلام والمطبوعات والصحافة والوعظ والارشاد والأوقاف.

5 ـ لجنة الصحة والبيئة التي تقوم بدراسة جميع القوانين والأمور والاقتراحات التي تتعلق بالصحة العامة والخدمات الصحية والتأمينات الصحية وشؤون البيئة.

6 ـ لجنة العمل والتنمية الاجتماعية التي تتولى دراسة جميع القوانين والأمور والاقتراحات التي تتعلق بشؤون العمل والعمال والتدريب المهني والتأمينات الاجتماعية والجمعيات والاتحادات الخيرية وشؤون التنمية الاجتماعية والصناديق الوطنية التي تعمل في مجال المعونة الوطنية والتنمية والتشغيل.

7 ـ لجنة الحريات العامة وحقوق المواطنين التي تختص بدراسة جميع القوانين والأمور والاقتراحات التي تتعلق بحريات المواطنين وحقوقهم التي كفلها الدستور.

ويلاحظ ان ٥٠ ٪ من اللجان الدائمة البالغ عددها ١٤ لجنة تختص مباشرة بالقضايا المتعلقة مباشرة بحقوق الإنسان في مجلس النواب، وهي نسبة كبيرة جدا، وللحقيقة فان باقي اللجان الأخرى لها صلات مباشرة بجزء او اكثر من حقوق أخرى نص عليها الدستور ونصت عليها الشرعة الدولية تتعلق بحقوق الإنسان.

إن مجلس النواب إذا ما أراد تفعيل دوره ومهمته باعتباره الحارس الأمين على الحريات العامة وصيانة حقوق المواطنين الشخصية، فإن لديه ما يكفيه من سلطات ليقوم بهذا الدور على اكمل وجه بدءا بتحسين التشريعات، وانتهاء بالرقابة على تطبيقات الحكومة المتعلقة بتلك الحقوق.

بيئة ملوثة تخالف التزامات الأردن الدولية في بيئة نقية

قوانين اردنية بيئية متطورة ومخالفات بدون عقوبات

غدير السعدي

بات التلوث البيئىء ظاهرة عالمية وضريبة التقدم والتطور العلمى والصناعي والتكنولوجي، واصبحنا اليوم نعانى من التلوث نتيجة لسوء إدارة الأنظمة البيئية وإغفال عنصر البيئة عند وضع خطط التنمية.

ويمكن ان نجمل القضايا البيئية باتساع الصناعة وإلقاء المخلفات الصناعية والطبية على البيئة الطبيعية، كما تعانى بعض المناطق من مشاكل التلوث البيولوجى الناجم عن الفقر ونرى ذلك بوضوح من خلال الصرف الصحى وأساليب جمع القمامة خاصة في المخيمات والاحياء المكتظة، وأساليب تنقية مياه الشرب، وتعود اتساع رقعة التلوث البيئي الى قصور الموارد المالية عن القيام ببرامج حماية البيئة لتجنب أخطار التلوث، كذلك الحد من التخلص من النفايات الطبية بطريقة سليمة.

الدستور الأردني

خلا الدستور الأردني من أي نص مباشر او غير مباشر على حق الانسان في بيئة سليمة الا ان الاردن صادق على عدد من الاتفاقيات الدولية اهمها الاتفاقية الدولية لحماية التنوع الحيوي، اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة التصحر، اتفاقية التغير المناخي، بروتوكول كيوتو، بروتوكول قرطاجنة للسلامة الاحيائية، وبروتوكول مونتريال للمواد المستنزفة لطبقة الاوزون، اتفاقية بازل للتحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، اتفاقية استكهولم للملوثات العضوية الثابتة.، اتفاقية فينا لحماية طبقة الاوزون، اتفاقية روتردام.

كما كفل قانون حماية البيئة رقم ٥٢ لعام ٢٠٠٦ هذا الحق .

وعلى المستوى العالمي رتب دليل الاداء البيئي لعام ٢٠١٠ ، ١٦٣ دولة بناء على ٢٥ مؤشر اداء وكان الاردن في المرتبة ٩٧ بمعدل ٥٦ نقطة اي اقل من المعدل العالمي البالغ ٥٨ نقطة، وعلى المستوى الاقليمي حصل الاردن على المركز التاسع في مجموعة دول الشرق اوسط وشمال افريقيا من بين ١٩ دولة.

كما لا تزيد نسبة الثروة الحرجية في المملكة عن ١٪ من مساحة المملكة رغم ان الحد المقبول للغطاء الحرجي الذي يكفل بيئة سليمة محمية من التلوث في اي بلد هو ٦٪.ولا يوجد في اي قانون ما يجرم انبعاث الروائح الكريهة ويعاقب ارباب مصادرها.

المعايير الدولية

ورد ذكر البيئة مباشرة في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادر عن الأمم المتحدة عام ١٩٦٦ جاء في المادة ١٢ منه "إن الدول الأطراف تقر بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسمية والعقلية يمكن بلوغه، ويتم تأمين ممارسة هذا الحق عن طريق تدابير يتعين على الدول اتخاذها من بينها تحسين البيئة الصحية والصناعية"، وهذا لا يتم إلا في البيئة النظيفة.

ان من ابرز المشاكل التي نشترك فيها مع غيرنا من العالم التصحر، شح المياه وتقلص الثروات الطبيعية، والزحف العمراني، وتشير الدراسات الى ان نسبة مساحة الاراضي المتصحره بلغت ٨٤ ٪ من اراضيه .

مشروع ميثاق حقوق الإنسان العربي لسنة ١٩٨٦: أكد هذا المشروع على حق الإنسان في بيئة ملائمة في المادة ١٨ منه التي تنص على أن "لكل إنسان الحق في بيئة ملائمة خالية من التلوث".الإعلان المقدم من اللجنة العالمية للبيئة والتنمية لعام١٩٨٧ (مستقبلنا المشترك): وهو ينص على أن من الحقوق الأساسية للإنسان الحق في بيئة ملائمة للصحة والرفاهية. وهو رفع حق الإنسان في البيئة النظيفة والملائمة إلى مستوى الحقوق الأساسية للإنسان، كالحق في الحياة والحق في سلامة البدن والحق في المساواة وغير ذلك.

البروتوكول الإضافي للاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسانية في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادر عن منظمة الدول الأمريكية في سان سلفادور عام ١٩٨٨: حيث يقرر في المادة ١١ منه "لكل شخص الحق في العيش في بيئة صحية والحصول على الخدمات الأساسية".

المؤتمر العالمي للبيئة الإنسانية المنعقد في استوكهولم عام ١٩٧٢: جاء في المبدأ الأول منه أن "للإنسان حق أساس في الحرية والمساواة وفي ظروف عيش مناسبة تسمح بحياة كريمة وبرفاهية وهو يتحمل كامل المسؤولية في حماية وتحسين البيئة من أجل الأجيال الحاضرة والمستقبلية.

نص المبدأ الاول من اعلان بروكسل على أحترام حق الإنسان في البيئة إذ جاء فيه (للإنسان حق اساسي في الحرية والمساواة وفي ظروف عيش مناسبة تسمح نوعيتها بالحياة في ظل الكرامة وبتحقيق الرفاه وهو يتحمل مسؤولية رسمية تتمثل في حماية البيئة والنهوض بها من أجل الجيل الحاضر والاجيال المقبلة).

تقرير لجنة حقوق الإنسان عن دورتها التاسعة والخمسين لسنة ٢٠٠٣ المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة: تؤكد هذه اللجنة في تقريرها على أن حماية البيئة والتنمية يمكن أن تسهم أيضا في رفاه البشرية واحتمالات التمتع بحقوق الإنسان، كما أن الأضرار البيئية يمكن أن تترتب عليها آثار سلبية بالنسبة للتمتع ببعض حقوق الإنسان.

صادقت الاردن على العديد من الاتفاقيات الدولية التي تحد من التدهور البيئي وحماية عناصر البيئة وعلى المجال التشريعي الوطني اقرت الحكومة عدد من الانظمة والتعليمات منها نظام الرقابة والتفتيش البيئي رقم ٦٥ الصادر بمقتضى المادّ (ا) من قانون حماية البيئة رقم ٥٢ لسنة ٢٠٠٦ .

كذلك اقرار نظام صندوق حماية البيئة رقم ٦٦ لعام ٢٠٠٩ ، نظام الرقابة والتفتيش البيئي رقم ٦٥ لعام ٢٠٠٩.

تلوث الهواء

تبلغ انبعاثات الإردن من غاز ثاني اكسيد الكربون ٢٠ مليون طن سنوياً، ويحتل الاردن المرتبة ٨١ على المستوى العالمي .

كما ان استخدام مادة MTBE المضافة الى البنزين كمادة محسنة لعملية الاحتراق تشكل خطراً حقيقيا على كافة عناصر البيئة حيث ثبت ان هذه المادة تذوب في الماء ويتعذر تحللها بيولوجيا وتحتاج الى مواد خاصة بالاطفاء حال اشتعالها.

النفايات والصرف الصحي

لا تزال عملية التخلص من النفايات تفتقر للاجراءات البيئية السليمة بعد طرحها في المكبات، بسبب عدم توفر بنية تحتية مهيئة في المكبات البالغ عددها ٢١ مكباً للنفايات، كما لا تزال النفايات الطبية تشكل خطراً كبيراً على صحة الانسان ويجب التخلص منها واتلافها بالطريقة السليمة، ولم تشمل شبكة الصرف الصحي مناطق المملكة كافة وما زالت العديد من المناطق تعاني من عدم وصول شبكة الصرف الصحي.

أضرار الملوثات على صحة الإنسان

ملوثات الهواء (الناتجة من عوادم السيارات، وابخرة المصانع) والتي تسبب مشاكل صحية متعددة في الجهاز التنفسي والعيون) كما لها تاثيرات سلبية على صحة ونمو الاطفال ونضجهم العقلي، كما تترسب بعض المواد السامة (الرصاص) على الخضار والفواكهة المزروعة بالقرب من الطرق التى تمر بها السيارات ويدخل الرصاص إلى جسم الإنسان عن طريق الجهاز العصبى وخاصة للأطفال كما يتسبب أمراض الدم والقلب كما يؤثر على جهاز المناعة ويسبب السرطان .

وهناك عدد من التشريعات الايجابية في حق البيئة لكنها لم تر النور بعد من اهمها اعداد مسودات مشاريع اهمها نظام المساءلة القانونية الذي رفع الى ديوان الرأي والتشريع، مسودة مشروع قانون خاص بالاطار العام للنفايات، مسودة مشروع نظام الطبيعة والتعليمات الخاصة بالتدقيق البيئي، كما لا توجد الأن اتفاقية شاملة تعالج مشكلة التلوث بكافة صوره وأشكاله.

الأسرى...بين الغياب والتفاعل الخجول للقوى السياسية

دعاء الناطور

ستون يوما .... امعاء خاوية ... انفاس لاهثة داعية ... وأرواح عصية على الاستسلام ...

ستون يوما .. .. يحلمون... يرسمون آمالهم ... عيونهم للزنازين محدقة ... مؤمنون أنها ستأتي ... عاجلا أم أجلا... ستدق أبوابهم ... هي الحرية التي يخوضون معركتهم لاجلها ...

ورغم أن أهاليهم نفذوا ما يقارب ٧٠ اعتصاما ووقفات احتجاجية أمام المجلس النيابي والمؤسسات والدوائر الحكومية، إلا ان القضية الأكثر عدلا في الكون "الأسرى الاردنيين في السجون الاسرائيلية" مغيبة منذ عشرات السنين، سياسيا ودوليا.

هناك من يعتقد ان قضية الاسرى الاردنيين لم ترتق الى المستوى المطلوب من الاهتمام السياسي والالتفات الى معاناتهم اليومية وراء الزنازين ، حيث انتقد شاهين مرعي شقيق الاسير منير مرعي الإحزاب السياسية بما فيها الاخوان المسلمين قائلاً" تفاعلهم لم يرتق مع حجم وخطورة الخطر المحدق بالاسرى مقارنة بدورهم وحجمهم بالشارع الاردني ".

ملوحا الى خوض الاسرى الاردنيون اضرابا على الطريقة الايرلندية ابتداء من الثالث من شهر تموز القادم والذي سيشكل خطراً كبيرا على حياتهم نظرا لتدهور حالتهم الصحية من الاضراب .

في حين ترى والدة الاسير أكرم زهرة ان الغياب لا يقتصر فقط على الاحزاب السياسية وانما ايضا على بعض الاهالي المعنين بالقضية نفسها . وانتقدت زهرة تقصير الاعلام للقضية لما يشكله من وسيلة اساسية في نشر القضية، وما يعانوه من انتهاك وتقصير واهمال، مضيفة بأن وسائل الاعلام تلعب دورا كبيرا في جذب الشباب واستقطابهم في التفاعل مع القضية الانسانية.

وبين الصحفي راكان السعايدة ان التفاعل من قبل الحركات الشعبية والحزبية لم يكن بالمستوى المطلوب والمقبول ، نظراً لوجود عوامل متعدد كتعاملهم مع سلسلة كبيرة من الملفات المتعددة و المتنوعة دفعة واحده ، وحجم الضغوطات الداخلية والازمات المتلاحقة منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والملفات الاقليمية والتي بدورها ساهمت في ارباك الحركات الشعبية والحزبية وتشتيتها في الضغط على ملف الاسرى.

مؤكدا على اهمية قضية الاسرى لما تحمله من ابعاد انسانية واخلاقية وقانونية تتطلب من الجميع التفاعل معها بشكل عاجل وحقيقي وجدي نظرا لاهميتها الكبرى وعدالتها.

مضيفا الى أن القضية تحتاج الى عدة ضغوطات بدء بالضغط عبر وسائل الاعلام، من خلال حملات اعلامية مكثفة ومستمرة وعلى نطاق واسع ، مرورا بالشارع عبر تنظيم فعاليات مستمرة على مدار الوقت وان لا تقتصر هذه الفعاليات على جزئية من مسيرة او احتجاج ، اضافة الى وجود جهد ميداني مخصص لهذه القضية امام الاطراف الدولية المعنية سواء ان كانت منظمات دولية او سفارات لها علاقة بهذا الكيان او تمتلك ادوات ضغط عليه وعلاقات، الى جانب الضغط على مستويات القرار السياسي الداخلي سواء كان الديوان الملكي او الخارجية او الحكومة لما يفرضه هذا النمط من قوة على صانع القرار لتفاعل مع القضية .

و قد وجه اهالي الاسرى الاردنيين ثلاث رسائل يطالبون فيها الشارع الاردني بالتفاعل والتضامن مع قضيتهم ، والاحزاب السياسية ان تعطي اهتماما اكبر لأسراهم ، والحكومة الاردنية بالتحرك الجدي اتجاهم.

جدير بالذكر أن عدد الأسرى الأردنيين في السجون الاسرائيلية ستة وعشرون أسيرا يخوض خمسة منهم اضرابا عن الطعام وهم عبد الله البرغوثي ، محمد ريماوي ، علاء حماد ، حمزة الدباس ، منير مرعي حسب تصريح وزير الاسرى عيسى قراقع ، و تم نقل اربع منهم الى مستشفى 'سوروكا' الاسرائيلي اما الاسير عبدالله البرغوثي الى مستشفى العفولة و حالتهم الصحية في تدهورا كبير .

تعنت حكومي، وتشدد غير مبرر وسط تراخي نيابي تجاه«المطبوعات»

..وتوارت الصحافة الإلكترونية في «الحجاب»

سياسة الحجب تكريس لسياسة الإعتداء الحكومي على الحريات الصحفية وانتهاك لحق المواطن بالمعرفة

غدير السعدي

قيود عديدة يفرضها قانون المطبوعات والنشر على المواقع الالكترونية، وجرائم متعددة مطاطية المحتوى قابلة للتطبيق على أي تقرير صحفي، وتهديد يومي تمثل في نهاية المطاف بحجب ٢٩٢ موقع الكتروني الى مدة غير محدودة، وادى الى فرض رقابة ذاتية مشددة من اصحاب المواقع الالكترونية وحجب التعليقات على العديد من الاخبار.

وقد كفل الدستور الاردني في المادة ١٥ (١) تكفل الدولة حرية الرأي ، ولكل أردني أن يعرب بحرية عن رأيه بالقول والكتابة والتصوير وسائر وسائل التعبير بشرط أن لا يتجاوز حدود القانون، و المادة (٣) تكفل الدولة حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الاعلام ضمن حدود القانون، لكننا في سلطة قانون لا يتواءم مع المعايير الدولية لحرية الاعلام.

ولفت رئيس تحرير موقع "جو ٢٤" باسل العكور ان اجراءات الحجب معيبة وانتقائية ولم تجر بشكل قانوني ولم يتم تبليغ المواقع مسبقاً حسب القانون، كما ان الاجراءات التي تم فيها الحجب لا تعتمد على اي معايير واضحة وثابتة كما جاء في القانون.

ان وجود القانون بصيغته الحالية يشكل رقابة صارمة على المواقع الاخبارية الالكترونية وسلب للحريات الاعلامية،

وقال "ان موضوع الحجب يقيد الحريات الاعلامية وكان يشكل تهديد يومي ويتطلب رقابة مسبقة ومشددة على كل تقرير، وقرار الحجب يعتبر سلطة عرفية تتعارض مع الحريات والاصلاح.

واعتبر العكور ان المشكلة الاساسية لا تكمن في الترخيص والتسجيل وقال "نعارض التعديلات في عهد حكومة فايز الطراونة ونرفض ان نلتزم به لان الحكومة فصلته على مقاسها ".

بالاضافة الى ان القانون يضم الجرائم متعددة ابرزها جرائم عدم تحري الحقيقة وعدم الحيادية او النزاهة او التوازن أو الموضوعية أو اشاعة معلومات كاذبة أو الاساءة الى كرامة الافراد وحرياتهم أو التعدي على المبادئ الحرية والمسؤولية الوطنية ونشر ما يتعارض مع حقوق الانسان وقيم الامة العربية والاسلامية.

ان قانون المطبوعات والنشر لا يمنع من محاكمة الصحفيين بموجب قوانين جزائية اخرى، وبالتالي فان قانون المطبوعات والنشر لا يمنع وجود عقوبة الحبس . فالعديد من القوانين تضمنت عقوبات حبس على جرائم النشر ،او على ممارسة مهنة الصحافة دون التسجيل في نقابة الصحفيين.

وقال رئيس تحرير موقع "صوت الشعب" سهم العبادي ان قرار حجب المواقع الالكترونية الاخبارية يخالف قول جلالة الملك حول حرية الصحافة، وان الحكومة تريد من يصفق معها ولا تريد الرأي والرأي الاخر، ولفت الى ان المواقع المرخصة تعاني من الحصول على المعلومة مما يدل انه لا يوجد حرية مسؤولة بل حرية حكومية.

ولفت العبادي الى وجود تجاوزات في الجسم الاعلامي ويجب تنظيمها من خلال مرجعية واحدة وضمن اطار قانوني.

واضاف انه قبل وجود التعديلات الاخيرة على القانون كان هناك نوع من المرونه في نشر الاخبار والتعليقات ويتيح للقاريء ان يعبر عن رأيه وينتقد دون تجريح او اساءة، اما الان اصبحنا نقرأ الموضوع مرارا ونتجنب ان يحتوي اي تلميح لان القانون مطاط وواسع وهناك غرامات مالية وعقوبات واضحة ومن الممكن ان يصنع قضية من لا شيء.

دور الصحافة دور تأشيري على مواطن الخلل والفساد وهناك الكثير من الاختلالات، وواجبي المهني يحتم ان اكتب هموم ومشاكل المواطنين، المواقع الالكترونية الان في حالة حذر وترقب وتقتصر على نشر الاخبار فقط دون تفاعل كالسابق.

ولقد قررت المادة ٤٢ من قانون المطبوعات والنشر رقم ٨ لسنة ١٩٩٨ والمعدلة بموجب القانون المؤقت رقم ٥ لسنة ٢٠١٠ إنشاء غرفة قضائية متخصصة ضمن الغرف الجزائية لكل محكمة بداية تختص بنظر الجرائم التي ترتكب بواسطة المطبوعات أو وسائل الاعلام المرئي والمسموع على الرغم من ان المشرع الاردني كان قد أدخل عبارة (بالرغم مما ورد في أي قانون آخر) إلى مطلع الفقرة (أ) من المادة ٤٢ من قانون المطبوعات والنشر إلا أن كل ذلك لا يمنع محكمة امن الدولة من النظر في بعض الجرائم التي ترتكب بواسطة المواقع الالكترونية الإخبارية.

– كما ان المادة (٣) من قانون محكمة أمن الدولة رقم (٧) لسنة ١٩٥٩ وتعديلاته يتيح لمحكمة أمن الدولة الاختصاص بالنظر في بعض قضايا المطبوعات باعتبارها محكمة استثنائية خاصة تشكل في أحوال خاصة تقتضيها المصلحة العامة مما يجعل قانونها أولى بالتطبيق، خاصة انها محكمة انشئت بموجب قانون خاص وليست كالمحاكم النظامية التي انشئت استنادا الى قانون.

و قانونا لا يجوز للمحاكم النظامية ان تنزع اختصاص محكمة خاصة شرع لها بموجب قانونها الخاص . و في ذلك تقول أعلى محكمة في الاردن وهي محكمة التمييز في احد قراراتها " لا تستطيع المحاكم النظامية النظر بأي جريمة داخلة في اختصاص محكمة أمن الدولة بموجب قانونها الخاص.

وفي السياق، قال رئيس تحرير موقع "عمون" الاخباري وائل جرايشة ان القانون يتضمن العديد من السلبيات ويفرض قيود على المواقع الالكترونية ويهدد التوسع في هامش الحريات.

واضاف "يجب ان تكون التشريعات الناظمة للعمل الاعلامي متناسقة وتعزز دور الاعلام الهادف لخدمة الصالح العام، لذلك يجب تعديل القانون وان ينسجم مع مباديء الحريات العامة، ولا بد الجلوس مع المختصين من اجل اجراء تعديلات تليق بالاعلام الاردني".

وحتى الان لم يتم تطبيق النصوص الصارمة والتي تشكل سيفا وعصا لمن يحاول الخروج عن ما هو معتاد، ويجب على نقابة الصحفيين ان تاخذ دورا فاعلاً، وعلى الصحفيين ان يرفضوا كل ما هو عبثي ويقيد الحريات الاعلامية ويهدد عملهم.

ولفت الى ان القانون لا يمنع عقوبة التوقيف وحبس الصحفيين بموجب القوانين الأخرى مثل قانون "العقوبات"، بالإضافة إلى أن الغرامات المالية الباهظة ينص عليها، كما يتضمن القانون تضارب في الصياغة التشريعية وهناك تناقضاً بين تعريف الموقع الالكتروني في قانون جرائم أنظمة المعلومات وقانون المطبوعات. كما ورد في المادة (٤٩) حيث تم الإشارة إلى "المرخصة" والترخيص بالتأكيد يختلف عن التسجيل.

نقابة الصحفيين .. موقف خجول

وانتقد العكور موقف نقابة الصحفيين الاردنيين ووصفه بالخجول والضعيف وغير واضح، ودعا النقابة الى اتخاذ اجراءات حازمة وواضحة وان يكون لها دور اساسي في وضع صيغة القانون.

ويشاطره العبادي الرأي ويقول انها مسؤولية النقابة في الدفاع عن الانتهاكات التي تعرضت لها المواقع الالكترونية وعليها ان تفتح ابوابها وتقوم بدورها الذي وجدت من اجله.

كتاب مارسوا الكراهية والعنصرية وآخرين اعتبروا ردة الفعل أسوأ من الفعل نفسه

الكتابات حول حادثة افراد السفارة العراقية بين بث الفتن والدعوة للتعقل

فرح مرقه

تأرجح الاعلام الاردني بين الايجابية البناءة والسلبية المدقعة المحملة بكل صنوف العنصرية والكراهية والتحريض في التعامل مع حادثة إعتداء افراد من طاقم السفارة العراقية على عدد من المواطنين الاردنيين.

" كلاب المالكي"..."على الحكومة أن تعيد حقوق الأردنيين من الشيعة العراقيين".. " شيعة بلا أخلاق".. "الناشط الأردني هو من استفزهم" تلك العبارات نموذج جزء من ردات الفعل التي غص فيها الاعلام الاردني والتي اعتبرها الكاتب في صحيفة الدستور عريب الرنتاوي أسوأ من الفعل نفسه.

من تابع بعض ما قيل تحت قبة البرلمان وعلى صفحات الإنترنت وفي الشارع، لاحظ كم العنصرية و المذهبية التي غلفت تلك الردود والذي زاد الطين بلّة، حوادث التعرض والاعتداء التي قام بها نفرٌ من بيننا ضد مواطنين عراقيين يقيمون ما بين ظهرانينا.

الرنتاوي استنكر في مقالة له حول هذه القضية ما نتج عن ردات الفعل المذكورة، معتبرا أننا "فجأة – دون سابق إنذار– بدا أننا أمام "صراع سنّي – شيعي"، مع أننا بلد لم يعرف الانقسامات المذهبية من قبل، ولا أدري من أين جاء هؤلاء بكل هذه "العصبوية" الكريهة، ولمصلحة من يراد لمجتمعنا الأكثر تجانساً، أن يعيش بعض فصول الانقسام المذهبي الذي يشق المنطقة بأسرها إلى شطرين محتربين."

وذكر الرنتاوي أن أخطر ما في ردات فعل الشارع– التي وصفها بالـ"نكراء" – هو "ميل كثيرين منا للتفلت من القانون، وانجرافهم لـ"أخذ" حقوق المعتدى عليهم بأيديهم..لكأنه لا وجود للدولة والأجهزة وسيادة القانون"؛ لافتا إلى أن التعليقات النخبوية "على ما يمور في بيئتنا الاجتماعية والثقافية من تحوّلات سلبية وظواهر مرضية"، تظل تعتبره غريبا أو دخيلا على المجتمع، متسائلا إذا كان هذا غريبا علينا، "فمن أين أتانا إذن؟..لا أحد يجيب، فهل هو غريب حقا، أم أنه كامن تحت السطح؟..هل نشأت هذه الظواهر فجأة، أم أننا لم نتمكن من رؤيتها إلا بعد أن تفاقمت وباتت تشكل مظهرا يوميا من مظاهر حياتنا؟".

فيما استغل بعض الكتاب تلك الحادثة لاسقاط مواقفهم السياسية عليها والنيل من مناوئين لهم داخليا بناء على مواقف سابقة من النظام العراقي ومواطنيه وفي هذا السياق شن الدكتور أمجد قورشة هجوما لاذعا ضد من وصفهم بـ"السحيجة" حيث قال في مقال له حمل عنوان "نشامى الاردن والسفارة العراقية وسفلة الشيعة" أن الغالبية الساحقة من سحّيجة الاردن ومرتزقته ومنافقيه من كتاب التدخل السريع وجبناء مواقع الانترنت المختبئين خلف الاسماء الوهمية أصبحوا فجأة وخلال ساعات يتحدثون عن "المجوس" و "الصفويين" و "أولاد المتعة" و "كفرة الشيعة" ويدعون للهجوم على السفارة العراقية على الرغم وأنه –قورشة– وأمثاله من الاسلاميين تعرضوا للهجوم عندما كانوا يتحدثون ليل نهار نتحدث عن كلاب الشيعة وحقد العلوية وكفر كثير من المعتقدات الشيعيةبحسب قورشة.

ولم يعلّق قورشة على الحادثة بحدّ ذاتها، معتبرا أنه لا يعرف المعتدى عليهم جيدا حتى يعلّق على ما حدث معهم مستذكرا رفضه لزيارة وزير الأوقاف الحالي لبعض الأماكن التي تعتبر مزارات للشيعة بقوله "أنسيتم يا من فيكم خصلة من نفاق ... أنكم قبل أيام فقط كنتم تسّحجون للحكومة "غير الشرعية" وتؤيدونها للنخاع في فلم "السياحة الدينية" مع "إخوانكم الشيعة".

وفي سياق ذات الحادثة، وبموقف مختلف نشر موقع JO٢٤ الالكتروني مقالا للكاتب "سلامة العكور"، بعنوان "لماذا هذا التحريض ضد الاشقاء العراقيين ؟"، مستهجنا اعتداءات على "اشقاء عراقيين مقيمين بين ظهرانينا" كردٍ على خطأ "فادح قارفه دبلوماسيون عراقيون ضد ناشط اردني".

وفرّق العكور بين الدبلوماسيين العراقيين الذين اعتدوا على الناشط وبين بقية "الشعب العراقي الشقيق" معتبرا أن الجماعة الاولى لا تعبّر عن الثانية، وموازنا هذا التفريق مع أن " الذين اعتدوا أو يحاولون الاعتداء على اشقاء عراقيين لا يمثلون الشعب الاردني"، معتبرا أن "اي محاولة للاعتداء على اشقاء عراقيين هي فتنة لا يجوز ايقاظها".

وطالب العكور بوقف ما أسماه " كل هذا التجييش والتحريض والتأليب في اوساط شعبنا ضد اشقاء عراقيين بجريرة غيرهم"، مبينا أن "الدبلوماسيين العراقيين سينالون العقاب الذي يستحقونه.. حيث شكلت لجنة للتحقيق معهم".

وذكر بالعلاقات الاخوية والجغرافية والتاريخية والمصلحية والتاريخية التي تربط الشعبين الاردني والعراقي، مشددا على انها علاقات لا يمكن فصامها.

وفند العكور " الاعتقاد بأن اغلبية الشعب العراقي من الطائفة الشيعية" معتبرا أن هذا أمر ينطوي على مبالغة ومغالاة، ومستذكرا غزو الولايات المتحدة الامريكية للعراق واحتلالها له وتبعاتها، ومشيرا إلى لجوء العراقيين للأردن وإكرام الاردنيين لهم.

وختم العكور مقاله متسائلا عن سر حملة التجييش والتحريض والتاليب المفتعلة ضد المواطنين العراقيين؟.

من جانبه، نشر موقع البوصلة مقالا للكاتب عبد العزيز الزطيمة، بعنوان " السفير العراقي يكشف عورتنا" ذكر فيه الكثير من الأمثال "الفلاحية القديمة" كما اسماها، للتدليل على رأيه في الحادثة، مشيرا إلى أن النشطاء الاردنيين لم يكونوا مدعوين على حفل السفارة وبالتالي هم عليهم جزءا من المسؤولية فيما حصل معهم.

واستغل الزطيمة الحادثة لاعادة تذكير الدبلوماسيين باصول العمل الدبلوماسي واخلاقياته معتبرا ان افراد السفارة العراقية " قطاع طرق وزعران وبالتأكيد هم من أصحاب سوابق جرمية سرعان ما انكشفوا عن حقيقتهم وتعروا من كل القيم والأخلاق"

وفي السياق أحال الزطيمة الحادثة إلى "مؤامرة" معتبرا ان المعتدين والمعتدى عليهم اذرع لجهات من خارج الوطن تريد النيل منه حيث قال " هؤلاء البعثيون والقومجيون يتقنون لبس البدلات والربطات والتنظير عبر الشاشات ثم تذهبون الى خارج الوطن وتتآمرون عليه وتجلبون الأموال والهدايا والمنافع تحت شعارات كاذبة وخادعة وزائفة و تدعمون حكم الشخص الواحد وتقبلون بظلمه والآن تطالبون عندنا بالديمقراطية التي تخصكم انتم وعلى مقاسكم وتستغلون حاجة الشعب للديمقراطية والحرية والمساواة".

واستغل الحادثة للنيل من مواقف القوى اليسارية الذين قال انهم تمادوا في مطالبهم بالشارع الاردني بقوله" بل وصل الامر بكم الى العبث والتصدي والتشكيك بالقوات المسلحة والمخابرات والاجهزة الامنية الاخرى والتي هي اصبحت الرمز الوطني الوحيد للدولة الاردنية وشرفها وعنفوانها علما انكم تعلمون علم اليقين ماذا كانت تفعل ولا تزال تفعل تلك الاجهزة في الدول المجاورة من عذاب للشعب وانتهاك حرماته والتي تتغنون بها وتتبعون لها ولكن يا سبحان الله عليا اسد وعلى غيري فأر".

وفي سياق ممارسته للقصف العشوائي تناول الزطيمة رئيس الوزراء عبد الله النسور حين وجه له عبارة "اجينا نتجوز و ساق الله ع ايام الفضيحة"معتبرا ان الحكومات تعتبر المواطن "ارخص ما نملك".

محرر نبض الشارع في موقع "خبرني" الالكتروني كتب مقالا حمل عنوان "انهم يهينون الاردنيين"، قارنا ما حدث من "أركان السفارة العراقية" ضد المواطن الاردني، بتهديد سفير النظام السوري بهجت سليمان عبر مواقع التواصل الاجتماعي للدولة الأردنية ووجودها بالزوال، مضيفا أن بهجت "يتهم مناهضيه والمتعاطفين مع الشعب السوري بـ العهر".

كراهية وتحريض وتمييز رافقت تعليقات الأردنيين وردود فعلهم على حادثة موظفي السفارة العراقية

غدير السعدي

إجتاحت الأردن خلال الفترة الماضية موجة غضب عارمة ردا على مقطع الفيديو الذي أظهر إعتداء عدد من افراد طاقم السفارة العراقية في عمان على مواطنين أردنيين ردا على موقفهم المؤيد للرئيس العراقي الراحل صدام حسين.

ردود فعل الاردنيين وتعليقاتهم تضمنت تحريض و دعوات عدة الى العنف، كما شابها التحريض العنصري و الطائفي خرجت في مجملها على مفاهيم حقوق الانسان وتجاوزت الاعراف والتقاليد التي نظمت كل شيء ووضعت قواعد له بما في ذلك الاختلاف وحتى العراك. تمحورت تعليقات الاردنيين ومواضيعهم وتويتات عديدة على اعتبار ان لاكرامة لاردني متوعدين بالرد على المعتدين من طاقم السفارة العراقية في عمان و«أخذ حقهم بيدهم» بعد حادثة الاعتداء التي طالت أردنيين في المركز الثقافي الملكي.

واعتبر شباب اردنيون من جميع التيارات السياسية والاعراق أنه «لم يعد للقانون مكانا مع هؤلاء بعد أن اخترقوا كل العادات والتقاليد والاعراف الدبلوماسية وفق ما نشر الالاف من الاردنيين على «فيس بوك وتويتر « متعهدين بالرد على ما اقترفته ايديهم.

وامتلأت مواقع التواصل الإجتماعي (فيسبوك وتوتير ويتيوب) بالتعليقات الغاضبة على تعرض مواطنين أردنيين للإهانة من قبل حرس السفارة العراقية خلال حفل في المركز الثقافي الملكي.

وطالبت العديد من التعليقات بالرد القوي والحاسم حتى لا تتكرر هذه العملية وتهدر كرامة الاردنيين وطالبت التعليقات والتويتات والفيديوهات المنشورة الحكومة بالرد بقسوة وترحيل السفير واعتقال حرس السفارة ومحاكمة المسؤولين الاردنيين المسؤولين عن اقامة هذه المناسبة.

وكان تسريب فيديو عن حادثة الاعتداء شكل صدمة لدى الرأي العام الأردني، الذي دفع العشرات إلى التوجه إلى مقر السفارة في جبل عمّان والمطالبة بطرد السفير وتمجيد الرئيس العراقي الراحل صدام حسين.

اجماع على ضرورة الرد

وأجمع المعلقون على أن ما حدث يعتبر انتهاكا صارخا لسيادة وكرامة الأردن بعد قيام رجال أمن عراقيين بضرب وسحل مواطنين أردنيين داخل مؤسسة حكومية.

وتطرق آخرون إلى أن هذا الاعتداء تم تحت نظر وسمع الحكومة إذ إنه حدث في مركز تابع لها، وأن ذلك مؤشر خطير على عدم اهتمام الحكومة بكرامة المواطن.

من جهة اخرى قال معلقون تويتر إن رد الحكومة لن يكون سوى كلمات إدانة واستنكار، أو أنها ستتجاهل الرد حفاظا على العلاقات المتطورة بين الجانبين.

احد التعليقات قال صاحبها « احنا نستاهل اكثر من هيك لانو من ورى سياستنا صرنا بنظرهم حمل وديع سهل اكله ما ورياهم العين الحمرا وغطب الاردنيون النشامى وحكومتنا بس شاطره على اخواننا المصريين الغلابا الي جايين لاكل عيشهم مش للزعرنه وطول عمر المصري ما يقولك الا حاضر يا بيه وامرك يا بيه بس هذول المتفرعنين بدهم ضرب من حديد وروهم شو هم الاردنيين والي انهانت كرامتنا بدارنا وبشكل رسمي بحت يا ريت كانت حادثه فرديه بالشارع كان الواحد ما زعل وكان الاردني عرف كيف يدافع عن حالو بس شو بدنا نقول مسح الجوخ وهز الذنب خلانا بهيك منظر».

صور المطلوبين

وكانت قد انتشرت صور وفيديوهات على اليوتيوب للمعتدين العراقيين الذي ضربوا بالايدي والكراسي مواطنين اردنيين بعد ان هتفوا لصالح الزعيم العراقي الراحل صدام حسين في حفل كانت تقيمه السفارة العراقية بالمركز الثقافي الملكي لما يسمى «المقابر الجماعية في عهد صدام حسين».

وتداول الفيس بوك اعلان رجل اعمال اردني مكافأة قيمتها عشر الاف دينار لمن يقوم بالقاء القبض على أي من افراد حرس السفارة الذين شاركوا بضرب الاردنيين مع صورة للمطلوبين.

وقام ناشطون على «فيس بوك» بالتقاط «برينت سكرين» لصور المعتدين داخل المركز الثقافي الملكي، وهنالك مساع من قبلهم لتحديد اسمائهم.

وعلق احد الفيس بوكيين « زمان كانت كلمات الأغنية (حيطنا مش واطي .. حيطنا مش واطي)

أما الآن فمع الدهشة أصبح التساؤل (حيطنا شو واطي ؟!! حيطنا شو واطي ؟

(والله لم أعد أستغرب ...حتى المركز الثقافي الملكي لم يسلم من الفساد الذي تغلل في جميع مؤسساتنا .. فضولي يقتلني حتى أعرف المبلغ الذي تم تأجير المركز به مقابل إقامة مثل هكذا احتفالية (مسخرة)... أرجو أن لا يكون المبلغ زهيداً بل رخيصاً مثل ... حيط دارنا»

المرأة العراقية

على غرار الحادثة المصرية الشهيرة مين الراجل الي واقف وري عمر سليمان انتشرت على الفيس صفحات وتساؤلات عن السيدة التي قامت بضرب احد المواطنين الاردنيين بعد ان خلعت حذاءها وتساءلوا عن طبيعة عمل المرأة في السفارة ووظيفتها وطالبوا بمحاكمتها قبل محاكمة افراد الحرس.

التفريق بين السفارة والشعب العراقي

وكان واضحاً أن كثيراً من الاردنيين على صفحاتهم طالبوا التفريق بين التصرف اللامسؤول الذي يجب أن يُحاسب مرتكبوه وبين الشعب العراقي الشقيق الذي يعيش في الاردن وطالبوا بعدم الانجرار والاعتداء على الجالية العراقية في الاردن ومما هدأ قليلا من الازمة نشر ابناء الجالية العراقية المقيمين في الاردن اعلانا يتبرأوا فيه من اعمال السفير وحرسه.

الطفولة السجينة في مواجهة التجاوزات الإسرائيلية على حقوق الإنسان

الطفل محمد مهدي يروي لـ «برنده» تفاصيل أسره واعتقاله وتعذيبه

إسرائيل تخالف كل الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الأسرى والأطفال

دعاء الناطور

تكشف قصة اعتقال وتعذيب الطفل الفلسطيني محمد مهدي سليمان البالغ من العمر ١٦ سنه من قبل قوات الإحتلال الإسرائيلي جانبا من تجاوزات الاحتلال الإسرائيلي على حقوق الإنسان، وحقوق الأسرى، وحقوق الأطفال.

وفي الشرعة الدولية المتعلقة بحقوق الأسرى والسجناء فانه لا يجوز التعذيب، ولا يجوز اعتقال الأطفال وإخضاعهم لأقسى الظروف الحياتية من أجل انتزاع اعترافاتهم تحت التعذيب وباستخدام القوة المحضة.

لقد حرمت الشرعة الدولية التعذيب نهائيا، وفي كل الإتفاقيات الدولية من اتفاقية جنيف الأولى سنة ١٩٤٩ وملحقاتها وبروتوكولاتها، وما تلا ذلك من اتفاقيات تتعلق بحقوق الطفل، واتفاقية مناهضة التعذيب إخضاع أي معتقل للتعذيب، ووفقا للمادة (٧) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، فانه " لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة...". إضافة إلى المبدأ السادس من مجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن، والذي ينص على أنّه: " لا يجوز إخضاع أي شخص يتعرض لأي شكل من أشكال الاحتجاز، أو السجن للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو المهينة، ولا يجوز الاحتجاج بأي ظرف كان كمبرر للتعذيب.

هنا نتوقف امام قصة الطفل الفلسطيني محمد مهدي سليمان، البالغ من العمر ١٦ سنه، الذي تعرض للأسر من قبل قوات الإحتلال الإسرائيلي بتهمة رشق الجيش الإسرائيلي بالحجارة، وتعرض لأنواع من التعذيب، وإخضاعه لظروف نفسية وجسدية في انسانية من أجل الحصول على اعترافاته.

الطفل محمد سليمان يروي بلسانه وقلمه قصة معاناته وظروف اعتقاله اللاإنسانية التي يعيشها أسيرا لدى الإحتلال الإسرائيلي.

"مساحتها تقريبا ٣ متر على مترين ونص، قستها وانا زهقان، لون الحيطان رمادي، وكثير فيها حفر بقدرش اركي ظهري عليها، ما بعرف اذا الدنيا ليل أو نهار لانه ما فيها شبابيك لا بدخلها الشمس ولا الهواء، فيها ضوء أصفر صغير ٢٤ ساعة مضوي في عيوني، ومعلقة وكاسه بستخدمهم طول ما انا موجود وما بتغيروا، وفيها فرشتين ملزقين بعض، ريحتهم بشعه كثير بنام عليهم، وبالزاوية حمام بوجه الباب ارضي، بس هو عبارة عن حفرة بالأرض، مكشوفه وسخه كثير، بستحي استخدمه لانه بخاف ينفتح الباب فجأة علي او يشاركني حدا بالمكان ، ما عندنا دش، كل يومين بطلعونا ناخد حمام بس ما بنغير اواعينا لانه مافي غيرهم"

بهذه العبارات وصف الطفل الفلسطيني الأسير محمد مهدي سليمان الذي يبلغ من العمر ستة عشر عاما معاناته اليومية مع زنزانته في سجن الجلمه، منذ ان قامت قوات الاحتلال باقتحام منزله في ١٥ – ٣ – ٢٠١٣ والتحقيق معه بتهمة رشق الحجارة على احدى الدوريات العسكرية حسب الإدعاء الاسرائيلي.

ومنذ اللحظة الاولى من اعتقال محمد – كما نقلت لنا المحامية هبة مصالحة في وزارة الأسرى تفاصيل اعتقاله بعد أن قامت بزيارته بقسم الأشبال في سجن مجدو – تعرض محمد لأقسى أنواع التنكيل والضرب المبرح والاهانات خلال استجوابه على أيدي المحققين.

يقول محمد في افادته التي حصلنا عليها: في ليلة ١٥ – ٣– ٢٠١٣ اقتادتني القوات الاسرائيلية خارج منزلي للتحقيق معي. انهال ثلاثة جنود علي بالضرب بارجلهم وايديهم، أوقعوني أرضا ليزداد ضربهم، مسببين لي ألما قويا في اصابعي. وبعد ساعات أخذوني إلى الكابتن مقيدا بالحديد، وطلب منهم ارجاعي الى المنزل بغية استكمال التحقيق الذي استمر من الثالثة فجرا حتى السابعة صباحا، لارغامي على الاعتراف برشق الحجارة على سيارات الاحتلال في منطقة اريئيل، وذكر أسماء الذين كانوا معي في ذاك الوقت. رفضت الاعتراف بشيء، فأخبرني المحقق أنه سيأخذني الى سجن الجلمة لاستكمال التحقيق.

تفتيش عارٍ ومعصوب العينين

يستكمل محمد أحداث الليلة الأولى من اعتقاله والذي ينتظر محاكمته المؤجلة قائلا: عصبوا عيوني، وأخرجني أحد الجنود من المنزل، وبعد ٥٠ مترا من المشي، دفعني الجندي داخل جيب بقوة وأجلسني أرضا، ثم قام جنديان بضربي على وجهي وظهري عشوائيا ببواريدهم بلا أدنى رحمة، حتى أنزلوني بمنطقة تدعى البيجير. ادخلوني العيادة لاجراء فحص طبي سريع وأنا عارٍ تماما، لينقلوني الى مركز تحقيق في الجلمه.

معتقل الجلمه

في الساعة ١١:٣٠ وصلنا معتقل الجلمه، انزلوني مقيد اليدين والرجلين وقاموا بتصويري صورا عديدة، أدخلوني الى عيادة للفحص ثانية بعد تفتيشي، ثم أخذوني الى الطابق العلوي لحمام مساحته متر على نصف متر، وبقيت في داخله ساعة واقفا.

دخل سجان ليفك قيودي، وطلب مني خلع ملابسي ليفتشني مرة أخرى، آمرا أن أقف وأجلس مرارا . وبعد انتهاء التفتيش ناولني ملابس الشباس، وسحبني الى غرفة تحقيق ليجلسني على كرسي بلاستيك صغير معيدا تقييدي بالحديد.

بعد مضي ساعة دخل محقق ليسألني عدة أسئلة، وعندما سألني ماذا فعلت يوم الخميس، أجبته أنني كنت بالعمل، فصرخ قائلا: "امش دغري ميشان اكون مليح معك ويا ويلك اذا لفيت شمالَ ويمين انا بلف مع يمينين وشمالين احسنلك احكي كل شي عندك".

في هذه اللحظة شعرت بالخوف، فكرت بأهلي ووضعهم بعد اعتقالي وحبسي، ولكنني حاولت أن أتماسك. شعرت بوجع في قدمي فحركتها، غضب المحقق وصاح بي: لا تتحرك وابق ساكنا. خرج المحقق، فانتهزت الفرصة، وحركت قدمي ويدي ورقبتي التي كانت تؤلمني كثيرا.. حتى دخل محقق آخر، وبمجرد أن نظر الي قال: " شايف الكرسي الي قاعد عليه ستبقى جالسا عليه يومين ثلاثة عشره يوم حتى تعترف..." ثم دخل محقق ثالث، ويطلب مني الاعتراف، وبقي الثاني جالسا قبالة الكمبيوتر ، ثم قال: "ساكتب ورقه وتوقع عليها.." قلت: ما بوقعش على اشي ما بعرفو. فصرخ مهددا: "ستوقع غصب عنك اذا مش اليوم بكره .."

في الثامنة مساء، وللمرة الأولى سألني المحقق اذا كنت أرغب بالأكل أو الشرب، أجبته بالنفي. بعدها دخل السجان وقام بفك يدي، فوجه المحقق لي الكلام قائلا: "قوم يلا شوف الفندق الي عنا". أخذوني لزنزانة رقم ٣٦ موجوده تحت الارض، وكان فيها معتقل اسمه باسم عزون.

في اليوم التالي – كما يروي محمد الذي سلم هذه الافادة الى المحامية هبة المصالحة – استمر التحقيق معي، عصبوا عيوني وقيدوني، وهذه المرة كان مدير المخابرات بانتظاري ليقول لي: "جميع أصدقائك اعترفوا بما قمتم به يوم الخميس، وخلصوا حالهم، ومش راح ينحكموا إلا كم شهر، واذا ما اعترفت راح تحمل كل التهم، وتنحبس لسنين، أو بنخليك ترجع عالبيت ونظل نجيبك هون، وطبعا بصير أمرك مشكوك فيك في بلدك، وبشكوا فيك، وراح يعتقدوا انك جاسوس.. شو رأيك.. مش الأفضل انك تعترف ..."

يقول محمد: صدقت كلام الضابط، وخفت كثير... لكن لما وصلت مجيدو، اكتشفت انو وصديقي كليب كان برضو في الجلمه وباقي الأصدقاء اعتقلوا بعد ثلاثة أيام .

في غرف الجواسيس:

يقول محمد: "رجعني السجان للزنزانة، وفي اليوم الثالث ما حدا ناداني، بقيت في الزنزانة ، وبعد ساعات، دخل على الزنزانة شخص اسمه " ابو العبد" ، وادعى انه من التنظيم وانه اسير منذ سنين، وسألني اذا بدي اشي، اعطاني دخان، وطلب مني أصلي عشان ربنا يساعدني ودلني على اتجاه القبلة.. في اليوم الرابع ، قدم السجان لي ملابسي العادية، لأنه سينقلني الى سجن اخر ، وفعلا نقلوني الى غرفة كبيرة، فيها فيها ١٢ برش وفيها تلفزيون، ودخل علينا اسير اسمه "أبو أحمد" وعرفني بنفسه انه من التنظيم، وتحدث معي كثيرا، وسألني أسئلة كثيرة، وكان يحضر لي الطعام والدخان ، ولنفس الغرفه وكان معنا "كليب" وحكينا واعترفنا بكل شي.. وبعد ثلاثة أيام اعادوني الى زنزانتي الأولى.."

أخذوني للتحقيق مجددا، وهناك قال لي المحقق: " كيف شبابنا ، شو الي اعترفتلهم صح؟ فأجبته: صح، بس طلعوني من هون.. ثم رجعوني للزنزانة بعد اعترافي، وبقيت ثلاثة ايام ثم اعادوني للتحقيق ثانية. وبعد ان كتب المحقق الافادة ووقعت عليها، أعادوني لمكاني، وبعد مرور اسبوعان أخرجوني ثانية للتوقيع على افادة جديدة، رفضت، فأجابني المحقق:: توقعش انا بوقع مكانك لانه توقيعك صار عنا ."

ولغاية الان معاناة محمد لم تنته فقد مددت قوات الاحتلال اعتقاله عدة مرات بعد أن حولته الى المحكمة العسكرية، و كان آخر تمديد لتاريخ ٣٠ – ٦ –٢٠١٣ حيث تم توجيه اربع اتهامات له الشروع بالقتل وتكسير سيارات الاحتلال واصابة ١٨ جندي ومعاداة اسرائيل .

ويشتكي والد محمد من الرفض المتكرر من قبل ادارة السجون الاسرائيلية لطلب زيارة ابنه والاطمئنان عليه قائلاً " والدته فقط رأته عند عرضه لجلسات المحكمة وتم رفض جميع طلبات الزيارة التي قدمتها ".

كما ابدى ابو محمد تخوفه من تعرض ابنه لحقن التجارب التي يتعرض لها الاسرى في سجون الاحتلال الاسرائيلي وان يتم انتزاع اعتراف من ابنه بطرق غير سليمة.

ويضيف ابو محمد قائلاً: لم يبق باب الا وطرقته فقد ذهبت لوزارة الخارجية ولجميع المؤسسات الحقوقية بغيه التدخل وتخليص ابني الطفل الذي يتعرض لشتى انواع التعذيب والتنكيل ولكن لا جدوى لم القى اي استجابة او تعاون او انصاف ..

Orphans and care facilities graduate ... a painful reality and a dark future

Anas Sweileh

Orphans in Jordan have been chanting the slogan of "a decent life and better living" for years now، calling on the country to rescue them from poverty and deviation.

Current events taking place in the Kingdom indicate a vague future for orphans and graduates of care centres، who are forced to leave the place they were raised in after reaching eighteen without education or any kind of vocational training.

The reality of the orphans in the Kingdom go against the international agreements ratified by Jordan in the area of human rights and the country's responsibility in ensuring decent living standards to all segments of the society.

Jordan has ratified the Convention on the Rights of the Child، which considers each person under eighteen of age as child.

Article 3 of the convention stipulates that state members should place the best interest of children as their primary concern in making decisions that might affect them. This particularly applies to the budgets، policies and laws.

Article4of the agreement states that "governments have a responsibility to take all available measures to make sure children's rights are respected، protected and fulfilled… this involves assessing their social services، legal، health and educational systems، as well as levels of funding for these services".

However، the situation in Jordan shows that that the government has failed in applying the convention، especially as the care sector suffers from shortage in qualified cadres and poor educational levels for those graduating from care facilities.

The Kingdom has not signed or ratified any agreement that obligates the country to take care of orphans or children of unknown identity after they reach eighteen.

On the other hand، the Ministry of Social Development is working to draw up programmes that remain "ink on paper".

In addition، the orphans strategy، which His Majesty King Abdullah ordered to be realized، is about to be released soon، orphans are suffering from more poverty and are staging sit-ins outside state agencies to address their situation.

"Painful reality"

Ahmad Robin has recently set himself on fire outside the social development ministry after suffering from bad health condition and not being able to access proper treatment for he was not covered by health insurance.

The ministry used to provide Robin with JD90 a month، but it was not enough for him to cover his medical expenses، thus، he decided to commit suicide.

The situation is even gloomier for female orphans who are left without care after reaching eighteen with many being exploited.

More than 500 orphans and graduates of care centres live in very difficult conditions and are unable to find suitable jobs or enjoy their rights for decent lives.

Israel violates international agreements on child prisoners rights

Mohammad Mahdi Suleiman unveils the details of his arrest and torture to «Baranda»

Duaa Natour

The story of the arresting and torturing of 16-year-old Mohammad Mahdi by the Israeli forces unveils another side of Israel's human rights violations.

The Universal Declaration of Human Rights prohibits arresting children and subjecting them to cruel conditions and using force while interrogating them.

Article 7 of the International Covenant on Civil and Political Rights stipulates that "No one shall be subjected to torture or to cruel، inhuman or degrading treatment or punishment".

Suleiman was arrested for allegedly throwing stones on Israeli forces.

He was subjected to torture and inhumane psychological and physical conditions to obtain confessions.

Suleiman was arrested on March 15، 2013 when three soldiers started hitting him with their legs and hands، causing him serious injuries.

Then he was interrogated from 3:00am till 7:00am and forced to confess throwing stones on the soldiers and identifying those who were involved with him.

After refusing to answer their questions، Suleiman was taken to jail for further interrogations، where he was subjected to the harshest types of ill-treatment and torture.

His suffering continued with the Israeli forces extending his arrest several times after referring him to the military court.

In June 30، 2013، Suleiman received four sentences، including attempted murder and injuring eighteen soldiers.

Suleiman' s father said the Israeli jails" administration continues to refuse his request to visit his son، saying that his mother only saw him during the hearings.

"I knocked all the doors to rescue my son who is suffering from all types of torture but without any success…."his father noted".

Prisoners between the absence and shy interaction of political forces

Duaa Natour

Sixty days of hunger strike and unsurrendered souls.

Sixty days of dreaming, painting their aspirations, believing that freedom will come to them sooner or later.

Although families of prisoners in Israeli jails staged more than 70 sit-in and protests outside the Parliament and state agencies, the number or amount of Jordanians in Israeli prisons has been marginalized politically and internationally for decade.

Some believe that the issue in question did not receive the required political attention.

Shaheen Mouri, brother of prisoner Munir Mouri, criticized the political parties, including the Muslim Brotherhood, saying that their «interaction was below the anticipation and their capabilities».

For prisoner Akram Zahra' s mother, the media is also not shedding light on the matter as it should, stressing the significant role the press can play in rallying support for this humane cause.

Journalist Rakan Saaideh said the public' s interaction to the cause, including activists, was less than the required due to several factors, including their handling of several files at once and the social, economic and political pressures and regional crisis.

He stressed the need for intensive media campaigns to highlight the suffering of prisoners in Israeli jails and placing pressure on the international community to bear its responsibility towards them.

A total of 26 Jordanians are currently in Israeli prisons, among whom whom 15 are on hunger strike with five admitted to the hospital.

Writings on the Iraqi embassy staff incident varied between seeding sedition, calls for prudence

Writers exercised hatred, racism...others considered the reaction worse than the act itself

Farah Maraqa

The Jordanian media have been split between constructive positivity and negativity loaded with racism and incitement towards the incident involving the attack of civilians by members of the Iraqi embassy in Jordan.

A video showing Iraqi embassy staff attacking Jordanian activists during a function in Amman went viral on the web، provoking many angry reactions.

"Malki's dogs"، the government should return Jordanians' rights from Iraqi Shiites"، "unethical Shiites" or the "Jordanian activist was provocative" are some examples of remarks made by the media.

Writer Oraib Rentawi deemed the media reactions as "worse than the act itself، that remarks made under the Dome، in the street and on the internet unveil the extent of racism and sectarianism that still exist.

In an article، Rintawi condemned these reactions، which he said started "out of the blue" and turned the issue into a Sunni–Shiite conflict.

Meanwhile، Salamah Okour worte an article on Jo24 news website، wondering how come people are attaching Iraqis who reside in Jordan because of a mistake committed by a number of Iraqi diplomats against a Jordanian activist.

He highlighted the "deep" historical and geographical ties Jordan and Iraq enjoy، stressing that the Iraqi diplomats in question will be held accountable after investigations.

Khaberni editor–in–chief criticized the government's stance towards the incident and its "silence over the huge insult against a Jordanian by guests who forgot all the diplomatic protocols".

Flagrant infringements on citizens rights in proper living standards

special

The Jordan Food and Drug Administration (JDFA) has seized huge amounts fake pharmaceuticals and expired foodstuff recently as part of a massive campaign that covered all parts of the Kingdom.

Despite these violations، officials continue to underline the health and safety of food items in the local market and that the size of infringements are considered insubstantial compared to the total number of food outlets in Jordan.

A total of 554 food facilities have been halted from operating during the first five months of this year، while 206 have been closed، according to the JFDA.

Bakeries and restaurants ranked first in the number of establishments found in violations of public health and safety regulations، most of which are located in Karak، while the least violations were recorded in Zarqa.

Although the size of infringements found in imported food is less than 1 percent، the dangers are still prevalent in light of the bad transportation and storage standards.

The JFDA has said that the violations found in foodstuff concentrated in finding insects and rats in the facilities and use of bathrooms for food storage among other breaches.

Furthermore، the administration suffers from massive workload، receiving more than 52،000 shipments that include more than 73 food item، which is considered a huge burden.

The JFDA is also responsible for 18 drug manufactories and over 2،000 pharmacies across the Kingdom، in addition to monitoring cosmetics، perfumes and slimming products available in the local market.

Dairy products are considered the most dangerous products in the market for there are many ways through which factories can manipulate their ingredients.

Tens of tones of yogurt and herbal oils have been seized for cheating، according to the JFDA figures.

Statistics on Jordanian food consumption patterns show that their consumption of vegetables and fruits dropped by around 52 percent and 26 percent respectively during the last two decades، while their consumption of meat went up by 367 percent and sugar by 45 percent during the same period.

Citizens' consumption of milk and dairy products are also declining، whereas their consumption of soft drinks and sweetened juice rose to 134 percent.

Despite the fact that Jordan is only a transit country for fake drugs، there are many gangsters that are very active lately، especially in selling sexual performance enhancers، cosmetics and slimming products.

A report issued by the Audit Bureau has held the JFDA responsible for the entry of products found in violation of the standards، saying that some food items enter the Kingdom without being checked.

The lives of Wadi Abdoun residents exemplify attack of justice in the country

Hiba Abu Taha

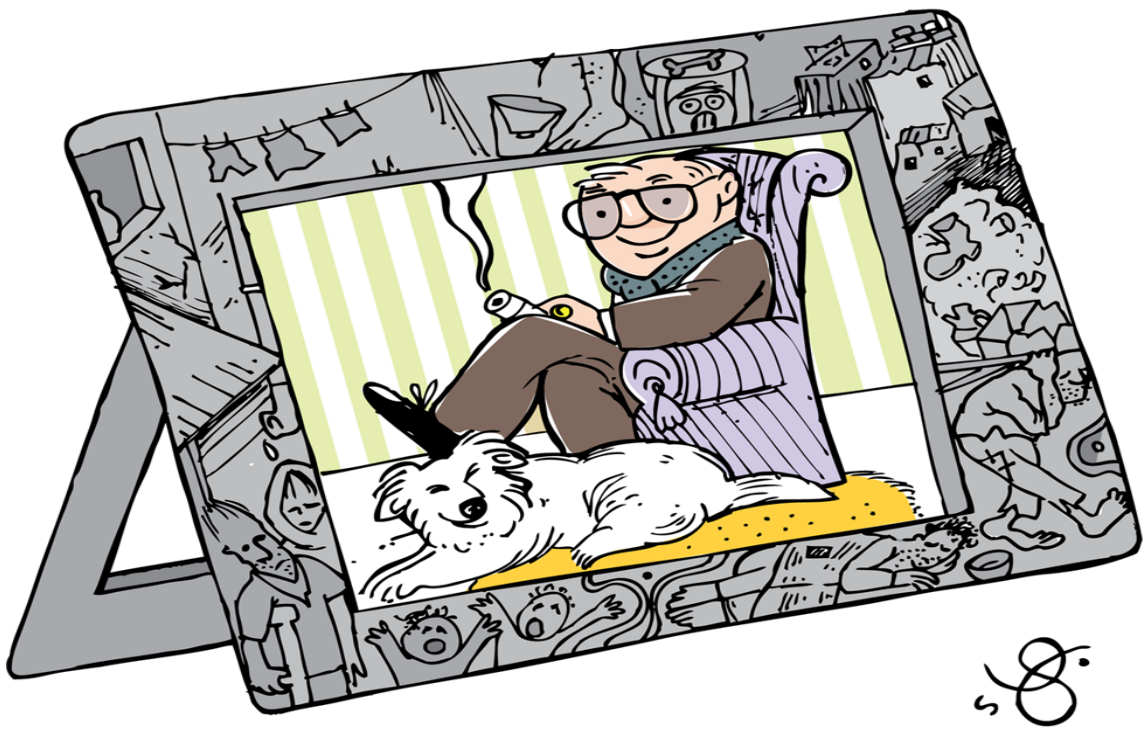

In the heart of Amman and near one of the fanciest neighborhoods، poverty and misery prevail among citizens who still live in primitive conditions.

The irony overshadows the situation when one sees the luxury villas located near the tents of Wadi Abdoun residents، who depend on dumpsters for living.

This is considered an example of the absence of social justice and the rule of law، in addition to the disobedience of the international conventions and the Constitution that force the country to provide its citizens with decent living conditions.

Article 25 of the Universal Declaration of Human Rights stipulates that " everyone has the right to a standard of living adequate for the health and well–being of himself and of his family، including food، clothing، housing and medical care and necessary social services…"

In addition، the article highlights' individuals right to security in the event of unemployment، sickness، disability، widowhood، old age or other lack of livelihood in circumstances beyond his control.

Jordan has also ratified the International Covenant of the Economic، Social and Cultural rights، which " recognizes the right of everyone to an adequate standard of living for himself and his family، including adequate food، clothing and housing، and to the continuous improvement of living conditions. The States Parties will take appropriate steps to ensure the realization of this right، recognizing to this effect the essential importance of international co–operation based on free consent.

Umm Anwar، a Wadi Abdoun Resident، said her eleven–member family is threatened to become homeless at anytime and lose their house.

Another resident، Fatima Salameh، a widow with three children، said her tent is threatened to be evicted without compensation، noting that the Social Development Ministry refused to provide her with monthly support because she receives JD150 from an orphanage centre.

" This amount cannot be enough for four people،" she noted.

Income erosion and low wages violate citizens rights for decent living standards

Sura Dmour

Jordanian incomes are eroding day after day and their purchasing power is weakened، which threatens to create dangerous economic، social and security crisis.

Figures show that the households' income levels are declining noticeably and touching the poverty line، a reality that affects individuals' behaviors and deprive them of their basic rights.

The International Covenant on Economic، Social and Cultural Rights stipulates that member states should " recognize the right of everyone to an adequate standard of living for himself and his family، including adequate food، clothing and housing، and to the continuous improvement of living conditions" .

It also entails that countries should take appropriate steps to ensure the realization of this right، recognizing to this effect the essential importance of international co–operation based on free consent.

Economic expert Yousef Mansour said the growth rate in the last five years reached 7.2 percent in 2008 and then dropped to 5.5 percent in 2009.

He noted that the shortage in liquidity and the government' s efforts to obtain loans have also led to increasing the cost of investment and thus، the direct and indirect investments، both foreign and local، went down.

Mansour added that the growth rate continued to decline until reaching 2.3 per cent in 2010، which is less than the population growth and this means that citizens' income went down and the economy entered a state of recession.

The expert said that the Kingdom received JD718 million in grants in 2008، JD333 million in 2009 and JD402 million in 2010، totaling at around JD1.453 billion.

" This means that the grants used to flow to Jordan on average of JD450 million a year between the period 2008 and 2010،" Mansour highlighted، noting that the rate of poor people–those above or near the poverty line– reaches more than 30 percent.

Meanwhile، Social Security Corporation (SSC) Spokesperson Musa Sbeih said a total of million workers are included under the corporation' s umbrella out of three million people capable of working.

He added that the number of retirees reaches about 149،000 year.

Sbeih noted that workers' wages approximate the poverty line، standing at JD429.

Sociologist Jihad Taweel underlined the dangers posed by poverty on individuals and societies as a whole، stressing the importance of the government' s role in combating poverty and unemployment as a way to ensure social justice and the equitable distribution of the development gains.

The Department of Statistics estimate the number of those under the poverty line in Jordan went up to 14.4 percent in 2010.